

دولة الإمارات العربية المتحدة
مركز زايد للتنسيق والمتابعة

المؤامـرات الاستعمـارية على العلاقات العربية الافريقية

يوليو 2001

المحتويات

تقديـم

لقد ورد في أحد بنود القمة الأفريقية الإستثنائية الخامسة المنعقدة بمدينة سرت الليبية في مارس ٢٠٠١ ضرورة العمل لأجل تعزيز وتطوير العلاقات العربية الأفريقية.

وللحقيقة القول إن البعد الأفريقي في السياسات العربية لا زال بعيداً عن مكانته الحقيقية واللائقة بمركزه الحضاري والتاريخي وذلك بالنظر الى تلك الروابط الحميمة والعميقة التي جمعت العرب في حقب تاريخية مختلفة بشعوب القارة السمراء وهي الروابط التي ساهمت في إيجاد تاريخ مشترك ، كما أوجدت أيضاً ذاكرة مشتركة بين شعوب القارة الأفريقية وبقية الشعوب العربية .

الا أن الدخول والتواجد والسيطرة الأوروبية على أغلب دول القارة الأفريقية كان على حساب الدور والوجود العربي في القارة ، ويمكن تسجيل ملاحظة جوهرية والتي مفادها أنه بالقدر الذي توغلت فيه أوروبا في هذه القارة بالقدر ذاته انحصر وتقلص دور العرب فيها .

وما يزيد من ضرورة الإيمان والإجتهاد في سبيل تكريس تعاون أفريقي عربي هو وجود عشرة دول عربية على الخارطة الأفريقية ، إضافة الى عدد آخر من الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وهو امتداد جغرافي وديموغرافي واقتصادي يشكل وبكل تأكيد إضافة نوعية للرؤية العربية في كيفية مد جسور اتصالها وتواصلها مع أفريقيا وبقية العالم .

فبصرف النظر عن الإرث التاريخي المشترك بين العرب والأفارقة ، وبصرف النظر عن الذاكرة المشتركة أيضاً في مواجهة موجات الإحتلال المتتابعة التي لحقت بهما في تاريخهما الحديث فإن متطلبات المستقبل وآليات التحولات العالمية الجديدة تحتم النظر الى هذه العلاقات من زاوية تزاوج وبشكل ذكي بين روح الماضي ومتطلبات المستقبل .

فالتحولات العالمية لم تعد تحتمل التعامل بالرؤى الضيقة الأفق ولا المحدودة الإمتدادات ، إنما هناك ضرورة للتعامل مع النظرات الشمولية الأبعاد في الآفاق والمساحات ، وهذا المعطى المتعزز في سياق السياسات العالمية الحديثة يقضي بأنه بات من مصلحة العرب كقوة اقتصادية وجغرافية فاعلة ومؤثرة في السياسة العالمية وكهوية حضارية ومن مصلحة الأفارقة أيضاً كقوة ديموغرافية ومخزون طبيعي هائل البحث عن آليات للتقارب والتعاون احياء ودعماً لفكرة الحوار بين الشمال والجنوب ودعماً لطموحات تحقيق نظام عالمي جديد يحترم حقوق الجنوب ويحدّ من طغيان الشمال الإستهلاكي والإستغلالي .

إننا في مركز زايد عندما نقدم هذا الإصدار الجديد المؤامرات «الإستعمارية على العلاقات العربية الأفريقية» فإننا بذلك نقدم هذه الذاكرة المشرقة في التقارب العربي الأفريقي ونفتح الأعين على مجالات حركة واسعة متاحة أمام دول الجنوب في سبيل توحيد صفوفها وتنويع خياراتها في ظل سيادة عالم أحادي الرؤية لا يعطي أي اعتبار للكيانات الصغيرة المجزأة والهامشية .

مركز زايد للتنسيق والمتابعة

تمهيد

تضمنت قرارات القمة الافريقية الاستثنائية الخامسة والمنعقدة في مدينة سرت بالجماهيرية الليبية في مارس سنة ٢٠٠١ بندا خاصا بتدعيم العلاقات العربية الأفريقية.

والواقع فان عددا كبيرا من دول العالم العربي يقع في القارة الأفريقية، ويتضمن ذلك مصر والسودان والصومال وجيبوتى وجزر القمر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا. والواقع فان العلاقات العربية الأفريقية كانت عميقة جدا على مدى التاريخ. فمنذ فجر التاريخ تدفقت الهجرات من الجزيرة العربية إلى داخل القارة الأفريقية. ومع ظهور الإسلام صبغت هذه الهجرات العربية شرق ووسط وغرب القارة الأفريقية بالصبغة العربية الإسلامية.

إلا أنه كان من أهداف الحركة الاستعمارية الحديثة تقويض أركان العلاقات العربية الأفريقية. وقد ساعد الإستعمار على تحقيق بعض أهدافه بزوغ حركة النهضة الأوربية والكشوف الجغرافية والثورة الصناعية التي أدت إلى تفوق أوربا الغربية ومحاولتها السيطرة على مقدرات العالم.إن السفن الأوربية في بداية الحركة الاستعمارية الكبرى مع نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر كانت تحمل الصليب والمدفع كإشارة إلى القوى الجديدة التي ظهرت في البحار والمحيطات، وكانت تهدف بطبيعة الحال إلى فرض القوة والسيطرة، ونشر الديانة المسيحية. وبهذه الروح المتعصبة بدأ الاستعمار البرتغالي في شرق أفريقيا وغربها، ثم جاء الاستعمار البلجيكي والبريطاني والفرنسي والإيطالي والألماني ليؤثر بالسلب على العلاقات العربية الأفريقية.

ولا شك أنه قد ساعد الاستعمار في تحقيق أهدافه ضياع الوثائق العربية التي تؤكد مدى عمق العلاقات العربية الأفريقية، وبالتالي اعتمد الباحثون المحدثون في إعدادهم

لدراساتهم على الوثائق الأجنبية المحفوظة في دور الوثائق الأوربية، لأنها توفر لهؤلاء الباحثين مادة علمية مصنفة جيدا ومنظمة ومستمرة، وبطريقة تسهل الحصول على المادة العلمية المطلوبة. ولكن الوثائق الاجنبية كثيرا ما تكون مغرضة، والغالب أن يكون كاتبو هذه الوثائق الأجنبية من السياسيين ورجال الحرب، وهؤلاء كانوا يكتبون مراسلات أو مذكرات سياسية تحتوى على الكثير من التشويه والمغالطات والمبالغات. كما أن كاتبي هذه الوثائق الأجنبية سواء كانوا من السياسيين أو الضباط أو التجار كانوا يتمركزون في العواصم ولا تمتد أعينهم إلى أكثر من حدود المدن الأفريقية، وبالتالي كانوا يفتقدون إلى معرفة ما يدور خارج أسوار هذه المدن، وخاصة ما يمس تاريخ الأرياف والتاريخ الاجتماعي والحضاري الأفريقي.

وبالتالي شاب كتاباتهم الكثير من الأخطاء. حقيقة هناك بعض الكتابات الأجنبية المحايدة والعلمية، ولكن غالبية الوثائق والمراجع الأجنبية شابها الكثير من التحيز وعدم المصداقية بالنسبة للعلاقات العربية الأفريقية.

وعلى أية حال فنحن لن نحاول التفخيم والتمجيد أو التصغير والتهوين بالنسبة لموضوع العلاقات العربية الأفريقية والمؤثرات السلبية للحركة الاستعمارية عليها، بل سنحاول أن نكتب كتابة محايدة، لأن المؤرخ يجب أن يكون كالقاضي من القضية لا يميل ولا ينحاز، لأنه إذا مال أو انحاز صارت كتاباته سياسية وهذا عمل مختلف.

ورغم صعوبة محاولة إعداد هذا الموضوع، وذلك لندرة الوثائق العربية والأفريقية، فإننا مع هذا سنعتمد في إعداد هذه الدراسة على المصادر الأصلية المتوفرة سواء كانت وثائق غير منشورة أو منشورة، عربية أم أجنبية مع وضعها جميعا تحت مجهر النقد، هذا مع اعتمادنا على المصادر المختلفة المتوفرة. كما أننا سنسير في هذه الدراسة على هدى من مناهج البحث التاريخي والكتابة الموضوعية الخالية من كل ميل أو هوى.

وسوف نقسم الدراسة إلى العلاقات العربية مع شرق القارة الأفريقية ثم العلاقات مع حوض النيل والكنغو، وأخيرا العلاقات العربية مع غرب القارة الأفريقية. هذا مع تبيان دور الاستعمار السلبي على هذه العلاقات العربية الأفريقية.

أولاً: العلاقات العربية مع شرق القارة الأفريقية

ظهرت التأثيرات العربية واضحة على ساحل شرق أفريقيا في المنطقة الممتدة من رأس غردفون شمالا إلى خليج دلجادو جنوبا. وهى المنطقة التي أطلق عليها العرب ساحل الزنج أوزنجبار من الفارسية بار بمعنى الساحل، حيث كان التجار من جنوبي الجزيرة العربية وسواحل الخليج العربي أقدم من دخلها.

والجدير بالذكر أن العرب اكتفوا في الفترة السابقة على الإسلام بالاستقرار المؤقت على الساحل الشرقي للقارة الأفريقية، ولم يحاولوا التوغل إلى الداخل مكتفين بانشاء المراكز التجارية. أي أن الرواد العرب الاوائل لمنطقة شرق القارة كانوا يمكثون في مراكزهم على الساحل، ويقومون بادارة شئونهم التجارية مع الداخل، دون التوغل في داخل القارة.

ومع ظهور الإسلام، جاءت أعداد كبيرة من الهجرات العربية إلى ساحل شرق القارة، ويشهد الساحل قيام الكثير من المدن والإمارات العربية الإسلامية، والتي كانت تمتد من الصومال شمالا إلى ساحل موزمبيق جنوبا، هذا بالإضافة إلى الجزر المواجهة لهذا الساحل من سوقطره شمالا إلى مدغشقر جنوبا.

وكانت الجماعات العربية المهاجرة من سواحل الجزيرة العربية في الأحساء والبحرين وساحل عمان وحضر موت واليمن تنقل معها صورا من الحضارة العربية الإسلامية إلى شرق أفريقيا، ونتج عن ذلك انتشار الإسلام في تلك المناطق.

وقد ترتب على توثيق العلاقات العربية بشرق أفريقيا أن توافد كثير من الأفارقة على البلاد العربية وهناك حادث وقع في بداية عهد الخليفة العباسي أبو العباس المنصور يؤكد على العلاقات العربية مع سواحل شرق أفريقيا، إذ أنه عندما ثار أهل الموصل على العباسيين، أمر الخليفة أخاه بقمع الثورة، وكان ضمن جيشه أربعة آلاف من زنوج زنجبار. ثم وقعت بعد ذلك ثورة الزنوج في العراق بعد مرور ما يقرب من قرن على استخدام أبى العباس للزنوج في الجيش العربي، فبين عامي ٨٦٩ ، ٨٧١م

سيطر الزنوج على البصرة ومصب الفرات، وأصبحت هذه المناطق شبه منفصلة عن الدولة وواقعة تحت حكم زعيم الأفارقة حوالي أربعة عشر عاما. (١)

وثمة ملاحظة جديرة بالذكر وهى أن معظم المهاجرين كانوا من اقليم عمان في الجنوب الشرقي من الجزيرة العربية.

وتتميز عمان بعبقرية في المكان، فموقعها الفريد جعلها تتجاوز في علاقاتها الدول القريبة إلى مناطق بعيدة بحكم إطلالها على مدخل المحيط الهندي، وبالتالي تجاوزت علاقاتها الحلقة الإقليمية إلى الحلقات العالمية.

ووراء توجه عمان البحري عدة عوامل جغرافية منها طول السواحل، وكثرة الموانى، والعمق المناسب للمياه الساحلية، وخلو كثير من السواحل من الشعاب المرجانية الخطيرة. هذا إلى عدم وجود التيارات البحرية القوية أو العواصف المدمرة. ويضاف إلى ما سبق براعة العمانيين في صناعة السفن، وانتظام هبوب الرياح الموسمية أساسا بين الهند وعمان وشرق أفريقيا صيفا وشتاء.

وإذا كان العرب قد جاءوا في هجرات كثيفة إلى ساحل شرق أفريقيا بعد ظهور الإسلام، فان الحركة الاستعمارية البرتغالية أثرت على الوجود العربي الإسلامي في شرق أفريقيا تأثيرات سلبية. وإذا كان الأمام ناصر بن مرشد مؤسس دولة اليعاربة في عمان قد طرد البرتغاليين من عمان والخليج العربي، فان خلفاءه سلطان بن سيف وسيف بن سلطان تمكنا من دحر البرتغاليين على سواحل شرق افريقيا، بعد أن استنجد بهما السكان هناك من البطش البرتغالي، وذلك في النصف الثاني من القرن السابع عشر.

تكوين السلطنة العربية الأفريقية:

في مستهل القرن التاسع عشر تولى إمامة عمان السيد سعيد بن سلطان مؤسس دولة زنجبار. [٢] وقد تمكن السيد سعيد من السيطرة على عمان، وفي النهاية أحس بقدرته على توجيه اهتمامه نحو أفريقيا الشرقية، ولم يتردد هو من جانبه في القيام بهذا الدور.

وكانت في ممبسة قبائل عربية قوية رفضت أن تقدم ولاءها للسيد سعيد، حتى أنه أرسل إليها إنذارا نهائيا في سنة ١٨٢٦ يأمرها فيه بالخضوع له. إلا أنه لم يتهيأ للسيد سعيد القضاء التام على قوتهم إلا في عام ١٨٣٧ بعد أن شن عدة حملات قادها بنفسه ضد ممبسة. [٣]

وفي تلك السنوات التي كان فيها السيد سعيد يركز على الاستيلاء على ممبسة، أعجب جدا بجزيرة زنجبار التي أصبحت الدعامة الكبرى في مشروعاته الأفريقية.[٤] والواقع أن هذه الجزيرة كانت تفوق المراكز الأخرى في نقاط كثيرة، فهى ذات موقع متوسط بين موانى شرق أفريقيا الإسلامية، وقد حقق لها ذلك الموقع مركزا اقتصاديا هاما. كما أن كون زنجبار جزيرة فإنها بذلك تعتبر أكثر أمنا من أية نقطة على الساحل ضد أي هجوم قد تتعرض له.[٥] كما أن زنجبار ذات طقس معتدل، وأراضيها خصبة، ولها ميناء كبير صالح للملاحة وبها أعذب مياه في شرق أفريقيا على حد قول السيد سعيد نفسه. [٦]

وتطورت الأمور أكثر من ذلك، فلم تعد زنجبار أفضل نقطة بالنسبة لمشروعات السيد سعيد في شرق أفريقيا، بل أصبحت النقطة الأثيرة لديه بالنسبة لممتلكاته ككل بما في ذلك مسقط، فقد جذبت زنجبار السيد سعيد اليها بطبيعتها الجذابة وطقسها المعتدل إذا ما قورنت بمسقط التي تعتبر من أشد جهات العالم حرارة فترة طويلة من

السنة. [٧] هذا إلى إمكانية قيام زنجبار بتسهيل عمليات التبادل التجاري وتجارة المرور (الترانزيت) في كل شرق أفريقيا. [٨]

على أنه مهما بلغت أهمية المميزات التي تتمتع بها زنجبار، فان الدوافع السياسية التي جعلت السيد سعيد ينتقل إلى تلك الجزيرة لها أهميتها أيضا، لأن السيد سعيد كان أثناء السنوات السابقة على انتقاله إلى زنجبار قد عانى الكثير من المضايقات السياسية في مسقط من جانب المنافسين له على العرش، ولذا فمن المحتمل أن يكون السيد سعيد قد لجأ إلى تلك الجزيرة الواقعة في المحيط الهندي وعلى بعد كبير من ممتلكاته الآسيوية لكي يبتعد عن المؤامرات في عمان. [٩]

الا أن نقل العاصمة من مسقط إلى زنجبار كان أمرا خطيرا، لأن المسافة بين العاصمتين تبلغ نحو ٢٥٠٠ ميل، هذا بالإضافة إلى أن القوارب تستطيع الوصول من عمان إلى زنجبار أثناء هبوب الرياح الموسمية فقط. [١٠]

وعلى أية حال، فانه كان من المستحيل أن تسيطر سلطنة عمان سيطرة فعلية على ممتلكاتها البعيدة في شرق أفريقيا. وكانت سياسة السيد سعيد الرامية إلى تدعيم ممتلكاته الجديدة من أهم الأسباب التي دعته إلى نقل بلاطه من بلاد العرب إلى زنجبار في سنة ١٨٣٢ حيث ظل مقيما بها البقية الباقية من حياته. [١١]

على أن السيد سعيد لم يلبث أن تأكد من صعوبة السيطرة على عمان فان بقاءه في شرق أفريقيا كان يعنى الفوضى في ممتلكاته العربية بل إنه كان يضطر كثيرا إلى أن يغادر زنجبار لكى يواجه المشكلات في عمان. وعلى الرغم من أن السيد سعيد قد نجح في خلال السنوات الأولى من حكمه في أن يفرض سيطرته على ممتلكاته العربية، فان تمسكه بممتلكاته الأفريقية ونقله مركز حكمه أليها كان له أثر واضح في اهماله للأحداث في عمان. [١٢] على أن زنجبار ظلت طيلة الحكم الطويل للسيد سعيد تابعة من الناحية الرسمية لمسقط. [١٣]

وتجدر الإشارة إلى أنه قبل عصر السيد سعيد كان معظم سكان جزيرة زنجبار من السواحيلية، ولكن في ظل الدولة الجديدة، كثر وفود العرب للاقامة في زنجبار، ونلاحظ أن السيد سعيد شجع هؤلاء العرب على الهجرة إلى بمباوزنجبار. (١٤)

وقد اختلط العرب بالعناصر التي كانت موجودة قبلهم، وان كان المؤرخون العرب في زنجبار في ذلك الوقت قد قسموا العرب من ناحية أصولهم إلى أربعة أقسام:

أولا: عرب الحضارمة، وشكل هؤلاء معظم العرب في جزيرة زنجبار وقد اشتغل معظمهم في الأعمال اليدوية.

ثانيا: عرب القمر، ويبدو أن هؤلاء هم التجار الذين كانوا يعملون في التبادل التجاري مع جزر القمر، فلما نشأت سلطنة زنجبار آثروا الاستقرار بها.

ثالثاً: عرب الساحل: وهم العرب الذين كانوا قد استقروا في زنجبار وشاطئ شرق أفريقيا قبل عهد السيد سعيد.

رابعاً: عرب عمان، وهم الذين وفدوا مع السيد سعيد عند انتقاله إلى زنجبار.(١٥)

ولا شك ان الدافع الاقتصادي كان أقوى الدوافع التي جعلت السيد سعيد يفضل الإقامة بصفة دائمة في جزيرة زنجبار. والواقع أنه لم يكن هناك مكان آخر في ممتلكات السيد سعيد أكثر ملاءمة لتنفيذ سياسته الاقتصادية من زنجبار. (١٦) ولذلك انتقلت العاصمة إلى زنجبار ولم تنتقل إلى مبسة أو كلوة أو غيرها من المدن الهامة في شرق أفريقيا. (١٧)

وعلى أية حال لم يجد السيد سعيد غضاضة في التصريح بأن الثروة تعنيه أكثر من الحكم. (١٨) ومن المحتمل ان يكون هو أول من أدخل زراعة القرنفل في زنجبار. (١٩) حتى أضحت زنجبار وبمبا في أواخر القرن التاسع عشر تنتجان معا قرابة ٩٠٪ من

محصول العالم كله. [٢٠]

الا ان اهتمام السيد سعيد بزراعة القرنفل، كان يواكبه اهتمام كبير بالمسائل التجارية، وهكذا تطورت صورة أخرى كانت موجودة قبل السيد سعيد، وهى تردد القوافل العربية على داخل افريقيا. [٢١]

ولم تكن الأعمال التجارية هى المورد الأساسي الذي اعتمد عليه السيد سعيد من دخول الدولة من التجارة ، وانما استفاد سعيد من النشاط التجاري بصورة رئيسية من موردين آخرين هما الضرائب الجمركية والاحتكار، أما من ناحية المورد الأول فنجد ان السلطان قد فرض على جميع انحاء السلطنة ضريبة على الواردات مقدارها ٥٪، وقد ارتاح الأوروبيون إلى هذا النظام لأنه يجنبهم أهواء أي حاكم مستقل قد يظهر على الساحل ويفرض على التجارة الأجنبية ضرائب عالية، وعلاوة على ذلك أعفيت الصادرات من أية ضرائب جمركية.

أما بالنسبة للمورد الثاني أي الاحتكار الذي كان سمة رئيسية لسلطات الحاكم المعاصرة في معظم العالم فنجد ان السلطان قد احتكر تجارة العاج والصمغ، فأصبح كلاهما سلعة أساسية لحسابه، ولما كانت هاتان السلعتان تصدران في الغالب إلى الموانىء الجنوبية، فقد أغلقت المنطقة الواقعة بين كلوة وبنجانى في وجه الملاحة الأجنبية، وأصبح السيد سعيد متحكما في أسعار هاتين السلعتين عند بيعهما للتجار الأجانب في زنجبار.

ولا شك ان تزايد التبادل التجاري على الساحل قد شجع التجارة الداخلية فكثر عدد القوافل التي تتردد على داخل القارة لجلب العاج والصمغ. [٢٢] وكان السيد سعيد مقتنعا بان اكتشاف داخل القارة لابد وان يعود بالثراء على الساحل ومن ثم شجع المخاطرين العرب الذين جاءوا معه من عمان والخليج على اجتياز الطرق التجارية القديمة. [٢٣] والواقع ان العرب كانوا يعرفون داخل أفريقيا منذ أزمنة بعيدة ولكن في عهد السيد سعيد وخاصة منذ عام ١٨٤٠ نظمت الرحلات الدورية للقوافل ووصل

نشاطها إلى البحيرات، وشاهد ليفنجستون (المستكشف) السفن العربية تجوب بحيرات أفريقيا الوسطى مثل بحيرة فيكتوريا وتنجانيقا ونياسا، كما انشئت محطات عربية على بعض الجزر القائمة وسط هذه البحيرات وعلى سواحلها مثل يوجيجى وكازانجى. (٢٤)، كما أسست مراكز عربية في المراكز الهامة الواقعة على الطرق التجارية حيث كانت القوافل تتزود بحاجتها من المؤن وتخزن البضائع في مستودعات خاصة تحت حماية جماعات مسلحة بالبنادق. (٢٥)

ومن أهم الطرق التي اتبعها العرب القادمون من عمان وساحل الخليج لمسير القوافل الطريق الذي يبدأ عند بجمويو في مواجهة جزيرة زنجبار ويتجه جنوبا ثم ينحنى في اتجاه شمالى شرقى لتجنب المرتفعات، وتقع عليه أكبر المراكز العربية على بعد ٦٠٠ ميل من الساحل وينتهى هذا الطريق عند بيحرة تنجانيقا. (٢٦) وقد تردد هؤلاء التجار العرب على عاصمة مملكة بوغندة، وأصبحوا على مقربة من التجار العرب الذين يأتون إلى هذه المناطق من السودان، وكان من الممكن حدوث اتصال بين الفريقين لولا أن ملك بوغندة كان يمنع عرب الساحل من المرور عبر مملكته. ولما أنشئت المراكز العربية في الداخل، اتخذت كنقط انطلاق جديدة تخرج منها القوافل، فتتمكن من التوغل إلى مسافات أبعد داخل القارة. وقد شاهد الرحالة الأوربيون في العقد السابع من القرن التاسع عشر هذه القوافل العربية وهى تتوغل غرب بحيرة تنجانيقا إلى مسافة مائة ميل في القسم الشرقي من حوض الكنغو، إلا أن هذا التوغل بدأ على مايبدو في نهاية حكم السيد سعيد. (٢٧)

والواقع أن وجود هذه المراكز العربية وسط محيط أفريقى كان يجعلها أشد تمسكا بالتبعية لسلطان زنجبار لاسيما وان هذه التبعية لم تكن تكلف سكانها شيئا من الناحية المادية، اللهم ألا بعض الهدايا التي كان يحملها رؤساؤهم إلى الإمام حينما يذهبون إلى العاصمة. (٢٨)

وهكذا يتضح أنه على طول طرق القوافل، كان كبار التجار العرب يروحون ويجيئون، في حين استقر صغار التجار في العواصم الأفريقية، وانتهى الأمر بان امتد

نفوذ سلطان مسقط إلى كل ركن تقريبا في شرق أفريقيا ووسطها. (٢٩) وطبقت شهرته المنطقة الممتدة من المحيط الهندي إلى الكنغو حتى لقد أصبح من الأقوال الشائعة قولهم:

«إذا نفخ زامر في زنجبار رقص الناس على انغامه في البحيرات». (٣٠)

(When one pipes in Zanzibar, they dance one the lakes)

وهكذا تبلورت الأمور في هذا الطور الإيجابي من العلاقات العربية الأفريقية إلى ماهو أقوى من مجرد العلاقات .. إلى طور الارتباط العربي الأفريقي.. الارتباط بين مسقط وزنجبار في سلطنة واحدة يمتد نفوذها إلى كل شرق أفريقيا ووسطها وتحت سيطرة حاكم عربي واحد اتخذ زنجبار له مقرا.

الا أن القوى الاستعمارية النشطة لم تكن لتترك هذا النمو وهذا الأزدهار للارتباط العربي الأفريقي.. ومن ثم تبدأ مرحلة جديدة من مراحل هذه الدراسة وهى تقسيم السلطنة العربية الأفريقية كمرحلة من مراحل تفتيت السلطنة ككل والحد من الارتباط الأفريقي العربي في شرق أفريقيا.

تقسيم السلطنة العربية الأفريقية:

في السنوات الأخيرة من حكم سعيد بن سلطان، بلغت ممتلكات دولة بوسعيد أقصى اتساع لها، فقد كانت الامبراطورية تمتد في إقليم عمان من رأس ماسندوم إلى صحار، كما اشتملت أيضا على بعض الأراضي الشرقية من سواحل الخليج العربي.(٣١) ومنها بندر عباس الذي استأجرته دولة بوسعيد من فارس لمدة عشرين عاما اعتبارا من عام ١٨٥٥. (٣٢) أما بالنسبة للممتلكات الأفريقية، فقد كانت تضم كل الساحل الشرقي الأفريقي من رأس جور دفأي شمالا إلى رأس دلجادو جنوبا، هذا بالإضافة إلى عدة مقاطعات كانت تخضع لحماية الدولة العثمانية كمقديشيو

ولامووبات. [٣٣] وكادت تدخل ضمن تلك الأمبراطورية أيضا الأراضي الداخلية التي كان يطرقها التجار العرب، وكان هؤلاء يعترفون بشيء من السيادة للسلطان. ولم تقتصر ممتلكات دولة عمان على تلك الأراضي التي ذكرناها، وانما امتد النفوذ العمانى إلى بلاد أخرى، وان لم يتحقق لهذه الدولة ما كانت تنشده من سيطرة على تلك البلاد، مثل زيلع وعدن وغيرها. [٣٤]

إلا أن هذا الاتساع في ممتلكات السيد سعيد، ونتيجة لبعد مراكز الحكم من ناحية، وللتنافس والتنازع الاسرى وثورات القبائل المعارضة من ناحية أخرى كل هذا أدى إلى عدم استقرار الحكم بصفة عامة. وإذا كان السيد سعيد قد فشل في تحقيق الاستقرار لحكمه رغم ما حظي به من تأييد أجنبي. [٣٥]، خاصة وأنه كان حليفا دائما لبريطانيا طيلة حكمه الطويل. [٣٦] ، وكذلك رغم ما حظي به من تأييد وطني إلى حد كبير، فقد كانت النتيجة الحتمية هى استحالة الوصول إلى حكم مستقر بعد وفاته. [٣٧] ومن المحتمل أن يكون السيد سعيد حين قسم الدولة إداريا بين اثنين من ابنائه، إنما كان يريد أن يسهل عليهما مهمة إدارتها وان كان هذا لايعنى بالضرورة رغبة السلطان في تقسيم السلطنة إلى دولتين منفصلتين كما فسرتها الحكومة البريطانية فيما بعد.

ويبدو ان رغبة السيد سعيد في تقسيم ممتلكاته قد راودته عقب نقله لعاصمته من مسقط واقامته الدائمة في زنجبار. [٣٨] ففي عام ١٨٤٤ عين السيد سعيد ابنه السيد خالد كخليفة له في ممتلكاته الأفريقية. كما عين ابنه الآخر السيد ثوينى كخليفة لـه في مسقط. [٣٩]

وفي الواقع ان وضع دولة بوسعيد كان حرجا للغاية بعد وفاة السيد سعيد في عام ١٨٥٦[٤٠]، فان البعد بين الإقليمين يبلغ عدة آلاف من الأميال وقد مات السيد سعيد تاركا أكبر ابنائه السيد ثوينى حاكما على مسقط وابنه الآخر السيد ماجد حاكما على زنجبار، ولكن لم يكن هناك من يخلف السيد سعيد نفسه. [٤١]

وكان السيد خالد قد مات في عام ١٨٥٤ في حياة أبيه، وبعد وفاة السيد سعيد، تمت مبايعة السيد ماجد حاكما على زنجبار. (٤٢)

وهكذا انقسمت السلطنة بطريقة فعلية بعد وفاة السيد سعيد، واصبح السيد ثوينى حاكما على مسقط والسيد ماجد حاكما على زنجبار (٤٣). في الوقت الذي عمل فيه ابن ثالث للسيد سعيد وهو السيد تركى على الاستقلال بالقسم الشمالى من مسقط في ولاية صحار. (٤٤)

وقد تعرض حكم السيد ماجد لعدة أخطار قبل أن يثبته الإنجليز بتحكيمهم في عام ١٨٦١، ومن هذه الأخطار الاضطرابات التي أثارتها قبيلة الحارث للتخلص من أسرة بوسعيد كلها، ووضع حاكم منها على زنجبار. (٤٥)

ومن المشكلات الأخرى التي واجهت السيد ماجد، رغبة السيد ثوينى في توحيد السلطنة تحت حكمه (٤٦) وكانت لديه من المبررات ما يستطيع بها أن ينازع شقيقه ماجد حكمه في زنجبار، فهو أكبر أبناء السلطان سعيد بن سلطان وهو الذي يحكم اقاليم الوطن الأب كما أنه يستمد من بيعة القبائل العربية له هيبة أدبية. (٤٧)

ولم تكن القسمة عادلة، فموارد القسم الأفريقي تبلغ ضعف موارد القسم الآسيوى. ويبدو ان السيد ماجد كان مقتنعا بهذه الحقيقة، حتى أنه قبل ان يدفع اعانة سنوية لمسقط قبل أن يفرض عليه تحكيم الإنجليز ذلك (٤٨). ووقع بالفعل على اتفاق مع أخيه السيد ثوينى، تعهد بمقتضاه أن يدفع ٤٠,٠٠٠ ريال سنويا له. الا أنه نشأت مشكلة عن طبيعة هذه الاعانة، وهل تعنى نوعا من التبعية من جانب زنجبار لمسقط، أم أنها بمثابة اعانة شخصية من أخ غنى إلى أخ فقير. (٤٩) ويبدو أن اصرار ثوينى على اعتبار الأمر الأول هو الذي دفع ماجد إلى الامتناع عن الدفع عندما احتدمت المشكلة. وكان هذا من الأسباب التي أدت إلى إندلاع الحرب بينهما. (٥٠)

واستطاع السيد ثوينى ان يستميل أحد أخوته وهو السيد برغش، الذي كان يعمل من ناحيته على خلع السيد ماجد ليحل محله في الحكم، وقد حاول أن يقوم باحداث ذلك

الانقلاب عند وفاة أبيه، فأخفي نبأ وفاته، ولكنه فشل في حركته هذه، ومن ثم أظهر استعدادا لمحالفة أخيه السيد ثوينى ضد السيد ماجد، ونجح ثوينى بالتعاون مع برغش في تأليب القبائل المعارضة لحكم ماجد في الشرق الأفريقي، كما سعى لنيل التأييد الأجنبي لأطماعه (٥١). واتصل ثوينى بالفعل بالفرنسيين وكانت فرنسا في ذلك الوقت تعمل جاهدة لتوطيد نفوذها على شواطىء الساحل الشرقي الأفريقي مستغلة فرصة وفاة السيد سعيد الذي كان سندا للنفوذ البريطاني في تلك الانحاء. (٥٢) فنشأت صداقة بين السيد/ ثوينى ونابليون الثالث امبراطور فرنسا (٥٣) وكان اتجاه السيد ثوينى إلى الفرنسيين أو إلى القبائل العربية مزعجا للسياسة البريطانية، فأصرت على التدخل في الأمر، وأرسل همرتون القنصل البريطاني في زنجبار انذارا شديد اللهجة إلى عبد الله بن سالم رئيس قبيلة الحارث حتى يكف عن التدخل مع ثوينى ضد ماجد.. وهنا تتضح سياسة بريطانيا الاستعمارية فرق تسد.

إذ كانت انجلترا تؤيد تقسيم السلطنة، وتعارض فكرة ضم ممتلكات ثوينى إلى ممتلكات ماجد، فوقفت بجانب الأخير متذرعة بان أية حرب بين الأخوين سوف تشكل خطرا على مصالحها في الطريق البحري إلى الهند.(٥٤)

وقد حاول ثوينى بالفعل اعادة توحيد السلطنة، وبدأ في اعداد حملة سنة ١٨٥٩ لإرسالها إلى زنجبار، الا أن السلطات البريطانية في الهند أسرعت بارسال الكولونيل رسل Russel أحد ضباط البحرية الهندية - لكى يوقف تقدم الحملة، واستطاع رسل أن يصل في الوقت المناسب، مما اضطر ثوينى إلى التراجع إلى مسقط بعد أن أغلق الأسطول البريطاني الطريق في وجهه. (٥٥)

وتبالغ التقارير البريطانية في إبراز مسئولية فرنسا عن الأزمة، وتزعم أن فرنسا كانت تريد أن تحصل من السيد ثوينى أو من أخيه السيد برغش على تنازل عن بعض الأراضي في شرق أفريقيا مثل ممبسة أو براوة في مقابل مساعدتها لهما ضد السيد ماجد. (٥٦) كما أن هناك سببا آخر جعل فرنسا تزيد من اهتمامها بزنجبار، وهو ازدياد التبادل التجارى مع الساحل الشرقي الأفريقي في ستينيات القرن التاسع عشر،

و ترتب على هذه السياسة الفرنسية في زنجبار أن ازداد السيد ماجد تقربا إلى الإنجليز وانصياعا لهم.. وهكذا بدأ تضارب المصالح الفرنسية البريطانية عمله في التصادم بين الاخوة العرب في شرق أفريقيا وبين زنجبار ومسقط.

ونتيجة للدعم البريطاني للسيد ماجد، فإنه أخذ يعد العدة للتخلص من منافسيه، فبدأ بالتخلص من زعماء قبيلة الحارث. (٥٧) إلا أنه لم يهتم كثيرا بأمر أخيه السيد برغش، لأن أمره كان يهم بريطانيا أكثر مما يهمه هو شخصيا وذلك نتيجة لاتصال الفرنسيين به، ولذلك بادرت بريطانيا بالقبض عليه ونفيه إلى بومبأي. (٥٨)

ولم يقف الأمر عند حد تقديم المعونة البريطانية للسيد ماجد وتدعيم إنفصاله عن الوطن الأب مسقط أي دولة البوسعيد، بل حاولت بريطانيا أن تحل النزاع بين مسقط وزنجبار بطريقة يرغمان على قبولها إذا استدعى الأمر ذلك. ولا شك ان بريطانيا كانت تهدف إلى تقسيم إمبراطورية البوسعيد، فهذا التقسيم سوف يمهد لها سبيل السيطرة على اقليمى الدولة. وبطبيعة الحال فإن تأييدها لانفصال السيد ماجد، ومجهوداتها في المحافظة على حكمه في زنجبار أدت إلى تدعيم نفوذها في تلك المنطقة. وباعتبار أنها من مناطق نفوذها وبما لها من فضل على سلطان زنجبار في الأحتفاظ له بملكه من المنافسين له.

كما أن بريطانيا كانت تدرك بلا شك، أنها إن لم تتدخل في ذلك النزاع الناشب بين مسقط وزنجبار، بما يحقق في النهاية تحقيق الهدوء والسلام وسيطرتها على المنطقة، فإنه قد تتأثر المصالح البريطانية في الطريق الموصل إلى أمبراطوريتها في الهند. ونتيجة لذلك ارسلت الحكومة البريطانية بعثة إلى كل من مسقط وزنجبار في عام ١٨٦٠ بحجة التحقيق في اسباب النزاع القائم بين البلدين، وقد رأس هذه البعثة الكولونيل كوجلان Coghlan المقيم السياسي في عدن. (٥٩)

وكان هذا هو الهدف الظاهر من بعثة الكولونيل كوجلان، أما الهدف الحقيقي فهو فرض الهدوء بين البلدين ولد على حساب مسقط ووجدت دولة البوسعيد بما يحول

دون تدخل الفرنسيين في تلك المناطق الهامة على الطريق البحري إلى الهند.

وكان كوجلان قبل قيامه بهذه البعثة، قد قام في ١٦ يناير ١٨٦٠ يرافقه المستر بادجر Badger برحلة من عدن في البحر الأحمر فزار بريم ومصوع وخرائب ادوليس وزولا في خليج أنسلى. وقد وجد كوجلان أن الأتراك في مصوع تساورهم الشكوك بالنسبة للتحركات الفرنسية. وقد أشار كوجلان إلى أن هذه التحركات الفرنسية تستحق الاهتمام الشديد من جانب حكومة جلالة الملكة، وهى في النهاية ستؤدى إلى العراقيل التي يمكن في حالة حدوث حرب بين البلدين أن تؤثر تأثيرا خطيرا على المواصلات بين بريطانيا والهند.. (٦٠)

وعلى اية حال، فقد وصلت بعثة كوجلان إلى مسقط في شهر يونيو ١٨٦٠ لتتعرف على مطالب السيد ثوينى، ثم تقدمت إلى زنجبار في سبتمبر من نفس السنة لتتعرف على مطالب السيد ماجد.. وهكذا بدأت التلاعب للفصل بين زنجبار ومسقط.

وادعت أن نتيجة الأعمال والدراسات التي قامت بها البعثة، تشير إلى أن الطريقة التي يتولى بها الحكم سلاطين أسرة بوسعيد، إنما تقوم على أساس الانتخاب. وأنه عقب وفاة السيد سعيد بن سلطان، فان أهـل زنجبار انتخبوا ابنه السيد ماجد حاكما عليهم . (٦١) وعلى ذلك فليس هناك مبرر لمطالب السيد ثوينى في السيطرة على ممتلكات أخيه، وينبغي إذن أن يبقى كل منهما سلطانا في مكانه.

وهكذا قدمت البعثة تقريرها إلى اللورد كاننج Canning الحاكم العام للهند، والذي استند عليه في وضع التحكيم المشهور في عام ١٨٦١. وطبقا لهذا التحكيم تم اقرار السيد ماجد في منصبه كحاكم على زنجبار والممتلكات الأفريقية الأخرى خلفا للسيد سعيد (٦٢) كما نص التحكيم على أن يدفع حاكم زنجبار ٤٠,٠٠٠ ريال سنويا لحاكم مسقط، هذا بالاضافة إلى دفع المتأخرات المستحقة عليه عن العامين الأخيرين.. (٦٣)

كما نص التحكيم أيضا على أنه لاينبغي لحكام مسقط أو لقبائل عمان التدخل في شئون زنجبار [٦٤] ، كما أوضح كاننج بأن هذا المبلغ الذي يدفعه حاكم زنجبار إلى حاكم مسقط لايعنى أية تبعية من جانب زنجبار لمسقط، وإنما قصد به تحقيق المساواة بين ميراثى الأخوين، لأن أراضى زنجبار أكثر غنى من أراضى مسقط.[٦٥]

وكتب كاننج إلى كل من ثوينى وماجد موضحا اقتناعه بعدالة هذه الشروط وأنه ليس فيها مايخل بالشرف لأي منهما. [٦٦]

وهكذا، ونتيجة لهذا التحكيم البريطاني المقصود والمرتب مسبقاً أصبحت العلاقة بين زنجبار ومسقط علاقة مالية فقط، أي أنه كان على زنجبار ان تدفع تلك الإعانة السنوية لمسقط، وبخلاف ذلك، أضحت العلاقات واهية بين قسمى السلطنة السابقة.[٦٧]

ويلاحظ ان الطابع الأفريقي أخذ يغلب على سلطنة زنجبار في عهد السيد ماجد نتيجة لانقطاع الصلة بالوطن الأب العربي بالخليج، وقد ساعدت سياسة السيد ماجد الموعز بها من تحكيم بريطانيا وتوجيهها على تحقيق هذه النتيجة، فقد اتخذ بعض الاجراءات التي أدت إلى اضعاف الصلات بين زنجبار ومسقط، ففي عام ١٨٦٤ منع سفن مسقط من الملاحة في مياه زنجبار إلا إذا أبرزت أوراقا تثبت انها تتجر في سلع شرعية، كما كتب إلى مشايخ الخليج العربي بأن لايرسلوا سفنهم بعد ذلك إلى زنجبار. كما حرم السيد ماجد على سكان زنجبار تأجير المساكن للتجار العرب الآتين من شبه الجزيرة العربية. وأخيرا أوقف السيد ماجد الهدايا التقليدية التي كان يقدمها السلاطين لقبائل عمان، مما يدل على انصرافه نهائيا عن فكرة توحيد السلطنة التي أقامها والده السيد سعيد بن سلطان. [٦٨]

وبعد أن شعر السيد ماجد باستقرار حكمه، أصبحت أهداف سياسته تنحصر في محاولة التخلص من دفع الإعانة السنوية لمسقط، حتى يمكنه بذلك إلغاء آخر مظهر يشير إلى الصلة بين زنجبار ومسقط. [٦٩]

ولاشك أن مسقط كانت تحتاج إلى الإعانة من زنجبار، كى تدفع قيمة إيجار ميناء بندر عباس إلى فارس ، وهذا هو الوجه الآخر للمشكلة، وقد تبدو مسألة بندر عباس بعيدة عن موضوع علاقات مسقط بزنجبار إلا أنها في حقيقة الأمر ملتصقة بها تماما.(٧٠) فقد أجبر الفرس على التنازل عن سيادتهم على بندر عباس، وهى ميناء تقع في الجانب الشرقي من الخليج العربي. (٧١) ونظم الأمر باعتبار أن مسقط قد استأجرت بندر عباس لمدة عشرين عاما من عام ١٨٥٥، على أن تدفع ١٦,٠٠٠ ريال سنويا قيمة هذا الإيجار. الا أن الاتفاق نص على أن شاه فارس يمكنه أن يتحرر من ارتباطه اذا ما استولى على السلطة في مسقط أي مغتصب. (٧٢) وأدت التطورات في مسقط عام ١٨٦٨ إلى قطع السيد /ماجد المعونة السنوية لمسقط بدعم من الإنجليز.(٧٣)

ولجأت بريطانيا إلى تنظيم دفع هذه المعونة بحيث يتم ذلك عن طريق المقيم السياسي البريطاني، ليكون مظهراً آخر لقطع العلاقة بين زنجبار ومسقط (٧٤) وظل الحال كذلك حتى عام ١٨٦٨ حين قامت ثورة في عمان، انتقل بعدها الحكم إلى عزان بن قيس، وهو ينتمى إلى فرع آخر من فروع أسرة بوسعيد غير الفرع الذي ينتمى إليه سعيد بن سلطان، فكان ذلك حجة قوية للسيد ماجد كى يقطع المعاش أو الإعانة السنوية لمسقط (٧٥)، والتي كان يدفعها عن طريق المقيم السياسي. وقد دعم الانجليز موقف السيد ماجد في هذا الصدد.

ولا شك أن قطع الإعانة السنوية كان يتمشى إلى حد كبير مع الخطة البريطانية العامة لاضعاف الروابط بين مسقط وزنجبار.

المؤامرات الاستعمارية
على سلطنة زنجبار العربية:

عند وفاة السلطان ماجد في أوائل سنة ١٨٧٠، واجهت زنجبار للمرة الأولى منذ انفصالها عن عمان مشكلة وراثة العرش، إذ لم يكن هناك من تقليد يحدد طريقة تعاقب السلاطين، وكان من المتوقع أن يئول العرش إلى تركى بن سعيد، إلا أن الانجليز حالوا دون ذلك، لأن السيد تركى كان يطمع في توحيد السلطنة العربية الأفريقية من جديد تحت حكمه. ومن المعروف أن الانجليز تشبثوا بسياسة التقسيم، فآثروا أن يمنحوا العرش لبرغش على أن يخاطرو باحتمال اعادة توحيد السلطنة. وكان من رأي القنصل البريطاني كيرك أن الفترة التي قضاها برغش معتقلا في بومباي لابد وأن تكون قد حطمت من معنوياته، هذا بالإضافة إلى أن توليه العرش بالمساعدة البريطانية «سيجعله دائما معترفا بالجميل» وعلى أية حال، فقد نجح كيرك في توطيد النفوذ البريطاني تدريجيا طوال عهد برغش حتى انتهى به الأمر إلى القضاء على آخر مظاهر استقلال السلطنة العربية الأفريقية وتقسيم أشلائها بين الدول الأوربية.

ويرى بعض المؤرخين أن برغش لم يستسلم للسياسة الإنجليزية الا مضطرا بدليل أنه في بداية حكمه وجه طلبا سريا إلى شلس القنصل الألماني في زنجبار بان تتولى ألمانيا حماية السلطنة من التدخل البريطاني. ولاشك أن أخبار انتصارات ألمانيا على فرنسا في عام ١٨٧٠ كانت قد وصلت إلى زنجبار، ولذلك حاول السلطان الحصول على تأييد هذه الدولة الكبرى، ولكن ألمانيا كانت حينذاك في غمرة انتصارات حرب السبعين، فلم يلتفت مستشار ألمانيا بسمارك إلى مطلب السلطان حينذاك مما أتاح لبريطانيا فرض سيطرتها على الساحل والمناطق الداخلية الأفريقية. (٧٦)

ويجب أن نوضح أن سياسة بريطانيا الاستعمارية إزاء سلطنة زنجبار إبان السبعينات وحتى منتصف الثمانيينات تقريبا، وهى السياسة التي وضعها جون كيرك،

كانت تقوم على عاملين، أولهما التظاهر برعاية مصالح السلطان رالمحافظة على أملاكه، والعامل الثاني هو ابعاد الدول الأخرى عن تلك المنطقة من القارة التي ازدادت أهميتها بعد افتتاح قناة السويس واتصال زنجبار بعدن والهند بخطوط ملاحية منتظمة. (٧٧)

ومنذ عام ١٨٧١ تولى السيد تركى بن سعيد على السلطة في مسقط واعترف به الانجليز سلطانا شرعيا عليها.

الا أن الترتيب القديم الخاص بالاعانة السنوية المستحقة لمسقط من زنجبار لم يعد ثانية. وقد قام السيد تركى بحملة فاشلة ضد زنجبار لاستعادة الإعانة السنوية طبقا لتحكيم ١٨٦١، وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية كانت عاملا أساسيا في إفشال هذه الحملة الا أنه في الواقع لم تكن لدى زنجبار أسانيد قوية ترتكز عليها في رفض الإعانة طبقا لتحكيم ١٨٦١.

وفي محاولة لوضع قواعد ثابتة بالنسبة لهذه المسألة، أرسلت الحكومة البريطانية سنة ١٨٧٢ بعثة برئاسة السير فرير B. Frere يساعده المستر بادجر Badger المستشرق المتخصص في تاريخ عمان. حيث انتهت الأمور بدفع المعونة السنوية لمسقط. (٧٨)

وفي ٩ يونيو سنة ١٨٧٣ طلبت حكومة الهند البريطانية من المقيم السياسي في مسقط أن يخبر السيد تركى أنه «مما يسر نائب الملك والحاكم العام أن يضمن لسموك الإعانة السنوية المستحقة على زنجبار من ٤٠,٠٠٠ ريال مع دفع المتأخرات منذ تاريخ تولى سموك عرش مسقط في فبراير ١٨٧١».. (٧٩)

الا أنه من وجهة النظر الأخرى فإنه منذ عام ١٨٧٣ استمر دفع هذا المبلغ لسلطان مسقط من خزانة بومباي (البريطانية). فالحكومة البريطانية إذن حرصا منها على تهدئة الأحوال في الخليج العربي، ومنع النشاط البحري من جانب رعايا سلطان مسقط وكذلك لمعاونته في دفع إيجار ميناء بندر عباس إلى فارس، والذي أوضحنا أن

سلطان مسقط كان قد استأجره منها منذ عام ١٨٥٥، وحتى يستطيع سلطان مسقط مواجهة القوى الأخرى في المنطقة. (٨٠) ولا شك أن هدف بريطانيا البعيد من دفع المبلغ السنوي لسلطان مسقط قد تحقق وهو قطع الصلات بين قسمي السلطنة السابقة التي أقامها السيد سعيد بن سلطان والتي كانت تضم زنجبار ومسقط معا، مما قضى على أي أمل في امكان ضم القسمين وإقامةتلك السلطنة الافريقية العربية مرة أخرى.

السياسة البريطانية وأثرها في اثارة النزاع بين مصر وزنجبار:

جاء النزاع بين مصر وزنجبار ليضيف عاملا جديدا في تدعيم النفوذ البريطاني في السلطنة العربية الافريقية اذ أن بريطانيا تدخلت في هذا النزاع باسم مصالح زنجبار، فظهرت أمام برغش بمظهر المدافع عن سلطنته من الأخطار الخارجية. ولم تظهر بوادر الاحتكاك بين سياسة الخديو اسماعيل باشا حاكم مصر المتعلقة بالصومال وبين سلطنة زنجبار التي تسيطر على الجزء الجنوبي منه الا في أواخر سنة ١٨٧٥ وذلك نتيجة لخطة مصرية تهدف إلى فتح منطقة البحيرات عن طريق ساحل أفريقيا الشرقي بعد أن تبين أن الوصول إلى البحيرات تحول دونه صعوبات طبيعية خطيرة لوجود منطقة السدود النباتية في أعالى النيل، وهو المشروع الذي كان غوردون الذي عيّنه الخديوي حاكماً عاماً على السودان قد عرضه على الخديوي اسماعيل في يناير سنة ١٨٧٥ بعد أن اتخذ اللادو عاصمة جديدة لمديرية خط الاستواء. (٨١) وكان تحقيق هذا المشروع يعنى أن مقديشيو وبراوة ولامو سوف تدخل ضمن منطقة العمليات المصرية. والواقع أن السلطان كان يدرك تماما عدم مقدرته على الدفاع عن ممتلكاته ضد أي تدخل خارجي، ولذا لاحظ بقلق شديد التوسع المصري في براوة وقسمايو في الشمال. هذا بالاضافة إلى أن هذا التوسع الذي لم يستمر سوى شهرين أظهر الأهمية الاستراتيجية لشرق أفريقيا كمدخل إلى قلب القارة، ولذلك تخوف سلطان زنجبار من أن يصبح التوسع المصري مثالا للآخرين كى يعيدوا الكرة من جانبهم ويقوموا باحتلال دائم لأراضى السلطنة (٨٢) وكما قلنا فإن مقدرة السلطان الدفاعية لم تكن لتؤهله للتصدي لأي هجوم خارجي ولذلك أوجدت بريطانيا للسلطان أن أمنه الاستراتيجي لن يتحقق الا بدعوة بريطانيا لحمايته (٨٣) وإن كان في هذا المضمار كالمستجير من الرمضاء بالنار.

ومنذ أن وصلت أنباء الحملة المصرية في شرق أفريقيا إلى لندن في ديسمبر سنة ١٨٧٥ حتى أبرقت الحكومة البريطانية إلى كيرك بعدم استخدام القوة ريثما تستعلم الحكومة من قنصلها بالقاهرة عن حقيقة أهداف الحملة. ولم يشأ اسماعيل باشا كعادته أن يتحدى المصالح البريطانية في أفريقيا، وعلى العكس من هذا طلب وساطة الانجليز لدى سلطان زنجبار حتى يكف عن ادعاءاته في جنوب الصومال. ولكن كان هناك دافع آخر عند الخديوي للتمسك قدر الامكان بساحل الصومال، فقد ثبت أن استغلال موارد المديرية الاستوائية بجنوب السودان لا يمكن أن يتم بطريقة عملية بدون ايجاد طريق يصلها بالمحيط الهندى. وعلى كل لم تعترف الحكومة البريطانية بوجهة النظر المصرية، واعترفت بامتداد السلطة المصرية إلى رأس جردفون فقط، أما ما جنوب ذلك فهو في رأيها جزء من سلطنة زنجبار. وهكذا انسحبت الحملة المصرية إلى قاعدتها في زيلع وانحسر احتمال المواجهة بين مصر وزنجبار. (٨٤)

التنافس الدولي على سلطنة زنجبار:

من المفيد قبل أن نتحدث عن المنافسة الأوربية على أراضى السلطنة العربية الأفريقية أن نحدد بقدر الامكان ممتلكات السلطان في عام ١٨٧٥ بعد انسحاب الحملة المصرية من أراضى الصومال. وفي هذا الصدد نجد أن ساحل أفريقيا الشرقي والمنطقة الداخلية الممتدة بين وارشيخ في الشمال ونهر روفوما في الجنوب تضم ممتلكات السلطان، الا أنه في الواقع فإن النقص في موارد السلطان وصعوبات المواصلات في كل هذه المنطقة الواسعة منعت السلطان من السيطرة سيطرة فعلية على كل الإقليم حتى أن اهتمامه الرئيسى تحدد بالمنطقة الأقرب إلى زنجبار والطرق التجارية الرئيسية الممتدة إلى بحيرة تنجانيقا والتي كان يحصل منها على الجزء الأكبر من دخله. وفي هذه المنطقة الوسطى كان حكم السلطان فعالا، أما في الجنوب والشمال فكان حكمه أقل فاعلية، مع الاعتراف بأن الحاميات التابعة للسلطان ومعها الحكام أو نواب الحكام كانت تتمركز في غالبية المدن الساحلية.

وقد بدا التنافس الأوربى في السلطنة على شكل بعثات تحاول الحصول على أية امتيازات هناك. ومنذ عام ١٨٧٦ طلب السلطان برغش أن يقوم بعض الرأسماليين البريطانيين بمساعدته على شق بعض الطرق التجارية بين الساحل وداخل القارة، وقد تحمس ماكينون رئيس شركة شرق أفريقيا البريطانية في بادىء الأمر للمشروع، وبدأت المفاوضات في عام ١٨٧٧ بين السلطان وبعض المبعوثين الانجليز. وشجع السير جون كيرك هذا المشروع واستمرت المفاوضات لمدة عام كامل إلا أنه في مايو ١٨٧٨ فشلت المفاوضات [٨٥] وكان سبب الفشل كما قال كيرك ناجما عن تأخر الشركات البريطانية في السيطرة على المنطقة، وعدم المقدرة السياسية لأحد مساعدي ماكينون وهو بادجر.

ومهما كانت أسباب الفشل، فليس هناك من شك في أنه عندما سقط الامتياز المقترح، خسرت بريطانيا فردسة ذهبية لاكمال سيطرتها منفردة على شرق أفريقيا فقد اقترب موعد الصراع، وجاء المتنافسون إلى المنطقة وبأعداد كبيرة.

وكان من بين المتنافسين على شرق أفريقيا الملك ليوبولد ملك بلجيكا فقد قررت جمعية أفريقيا البلجيكية الدولية التي بدأت أعمالها في عام ١٨٧٦ أن أسهل وأقرب الطرق إلى وسط القارة هو من زنجبار. ومع نهاية عام ١٨٧٧ وصلت الحملة البلجيكية الأولى، وعلى مدى ستة أسابيع من وصولها مات اثنان من قوادها وفقد ثالث، إلا أن الليفتنانت كامبيك Cambiec الذي ظل على قيد الحياة تقدم على رأس قافلة إلى الداخل، ورغم مواجهته لصعوبات عديدة نجح في تأسيس مراكز في تابورة وكاريمه على بحيرة تنجانيقا التي وصلها في أغسطس سنة ١٨٧٩.

وفي نفس الشهر تقدمت بعثة بلجيكية أخرى من بجامويو برئاسة الكابتن بوبلين Poplin إلا أنها لم تحقق نجاحا كبيرا. ولم يكن ليوبولد راضيا عن المراكز التي كسبتها بعثاته في تابوره وكاريمه (٨٦) لانه كان يأمل في الحصول على موقع قدم على الساحل، فأرسل في يونيو سنة ١٨٨٠ إميل دى فيل E. De Ville كقنصل لبلجيكا في زنجبار ومعه تعليمات للمطالبة بجزء من الساحل قرب مالينديى. وقد رفض السلطان هذا المطلب ولم يكرر ليوبولد طلبه. ورغم ذلك استمر الاهتمام البلجيكي بشرق أفريقيا فأرسلت بلجيكا بين عامى ١٨٨٠، ١٨٨٤ ثلاث بعثات أخرى، وشيد مركز بلجيكي جديد على الساحل الغربى لبحيرة تنجانيقا في مابلا Mapla ولم تتقدم الحملة الأخيرة ابعد من الساحل الشرقي لأفريقيا لأنه في عام ١٨٨٤ تحقق ليوبولد كنتيجة لمجهودات ستانلى بأن الكونغو هو أفضل نقطة للتقدم منها صوب وسط القارة، ومن ذلك التاريخ توقف اهتمام ليوبولد بشرق أفريقيا.

أما الفرنسيون فقد قاموا في غضون ذلك الوقت بسلسلة من المحاولات للحصول على امتيازات في شرق القارة، وعلى الرغم من أن تدخلهم في زنجبار في عهد السلطان برغش لم يكن شيئا يعتد به بالنسبة للتدخل الإنجليزي، فإنهم جهزوا حملة

في عام ١٨٧٨ تعد من أهم الحملات التي توغلت في ممتلكات السلطان، وكانت هذه الحملة بقيادة قس فرنسي هو ديبيز Debaize الذي كانت الحكومة الفرنسية قد منحته الإذن بالكشف في هذه المنطقة. وفي بداية عام ١٨٧٨ وصل ديبيز إلى زنجبار، وفي أكتوبر من نفس السنة وصل إلى تاجورة ومعه نحو ثمانمائة شخص. وفي مايو سنة ١٨٧٩ وصلت الحملة إلى أوجيجى وإن كانت القافلة قد أخذت في التناقص، وانتهى الأمر باصابة ديبيز بالحمى ووفاته في ديسمبر من نفس السنة.

وفي العام التالي استعد الفرنسيون للقيام بمحاولة أكثر خطورة لارتياد شرق أفريقيا، فقد طلبت إحدى الشركات الفرنسية من السلطان برغش امتياز إقامة أرصفة وأحواض للسفن في بجامويو، وكذلك امتياز اقامة خط حديدي على طول الطريق الرئيسي من بجامويو حتى أوجيجى. وظل السلطان لفترة من الوقت ينظر بعين الرضا إلى هذا الاقتراح، الا أنه في عام ١٨٨١ ونتيجة لتدخل كيرك قرر في النهاية رفض الاقتراح، وهكذا حولت الحكومة الفرنسية وجهتها جنوبا، ونجحت في عام ١٨٨٣ في تأسيس محميات على بعض جزر القمر وكسبت موقع قدم في مدغشقر.

وبينما ازدادت الاهتمامات الأوربية بأفريقيا الشرقية، لم تستغل الحكومة البريطانية الفرص المتاحة لها، فقد تغاضت حكومة جلادستون عن الحصول على مستعمرة جديدة، الا أنه لأسباب عديدة كان البريطانيون أقوى المتنافسين على المنطقة فمنذ عام ١٨٧٢ شرعت شركة الملاحة التجارية البريطانية في تسيير خط ملاحي شهري لنقل البريد بين مينائي زنجبار وعدن، على حين أن شركة البرق الشرقية البريطانية أكملت في عام ١٨٧٩ مد سلك برقي تحت سطح البحر بين الميناءين. وكما نعلم، فإنه كان يمثل المصالح البريطانية في زنجبار خلال حكم السيد برغش الدكتور كيرك (السير جون فيما بعد) الذي قدم إلى زنجبار طبيبا في الوكالة البريطانية منذ عام ١٨٦٦، الا أنه سرعان ما اصبح القائم بأعمال الممثل السياسي والقنصلي، ثم مالبث أن عين قنصلا عاما، وانتهى به الأمر أخيرا إلى أن أصبح شبه وزير أول للسلطان، وكان هذا الوضع المميز للممثل البريطاني يرجع بعضه إلى المكانة

التي اكتسبها القناصل البريطانيون السابقون، وإن كان يرجع معظمه إلى شخصية كيرك ومعرفته العميقة بشئون أفريقيا الشرقية، ومن ثم أصبح موضع ثقة السيد برغش الكاملة. (٨٧) وهذه هي البداية المؤثرة للسيطرة الاستعمارية البريطانية.

وكان مما يزيد من تدعيم موقف الإنجليز في المنافسة الدولية على أراضى السلطنة العربية الأفريقية، أن ارتياد داخل القارة كان من عمل المستكشفين الانجليز، كما أن الأوربيين القلائل الذين استوطنوا هناك كانوا في غالبيتهم من البريطانيين. هذا بالإضافة إلى أن التجار الهنود أخذوا في الانتشار على طول الساحل الأفريقي الشرقي، وقد ازدادت أعدادهم منذ إنشاء القنصلية البريطانية في زنجبار، وقد قام هؤلاء بتشكيل قوة عمل لابأس بها، وقدموا كذلك دخولا كبيرة للسلطنة، وهؤلاء كانوا يشعرون بطبيعة الحال بأنهم تحت الحماية البريطانية. (٨٨)

كما أن برغش حين أراد أن يفرض سيطرته على سلطنته السكان احتاج إلى قوات برية كبيرة، وكان طبيعيا أن يعتمد في هذا الأمر على معونة الإنجليز ومن ثم رأي وجوب تكوين جيش صغير ووضعه تحت قيادة ضباط بريطانيين. وقد توفر على تحقيق هذه المهمة الليفتنانت لويد وليم ماثيوس من البحرية البريطانية من العاملين على الباخرة لندن التي كانت راسية في ذلك الوقت في مياه زنجبار (٨٩) ومنذ عام ١٨٧٧ أنشئت أول وحدة عسكرية أفريقية في جيش زنجبار تحت قيادة ماثيوس الذي سيصبح فيما بعد أول وزير بريطاني مقيم في زنجبار بعد وضعها تحت الحماية البريطانية سنة ١٨٩٠.

والواقع أن الإنجليز أيدوا في الفترة الأولى من حكم برغش سياسة توطيد دعائم السلطنة كى يؤسسوا من ورائها نفوذ بلادهم، ثم أخذ كيرك يتحول تدريجيا إلى فكرة مناصرة الدويلات الأفريقية أو على الأقل حفظ التوازن بين القوى المختلفة داخل أفريقيا حتى يستفيد الانجليز من هذا الوضع. وإن كان الانجليز قد مالوا في معظم الأحيان إلى سياسة حفظ التوازن، فإن رجال التنصير قد التزموا على طول الخط تأييد الأفريقيين بل واثارتهم ضد السلطنة العربية الأفريقية.

على أن كيرك قرر منذ سنة ١٨٨٠ اتباع سياسة خاصة في أفريقيا تقوم على فكرة التدخل في منطقة محدودة تقوم فيها بريطانيا بتدعيم السلطنة لمواجهة عدة أمور منها تردد المستكشفين الذين ينتمون إلى دول أوربية كثيرة على شرق القارة، لأن هذا من شأنه أن يهدد النفوذ الذي وطدته بريطانيا لنفسها على الساحل وكذلك لوجود طوائف من رجال التنصير تعمل لمصالح دول معينة كما هو معروف، هذا بالاضافة إلى حصول الأفارقة على كميات كبيرة من الأسلحة الحديثة (*) مما يجعل من المحتمل قيام دول أفريقية كبيرة قد تستعصى على النفوذ البريطاني.(٩٠)

كما أن كيرك كان يود كشف النقاب عن المناطق المرتفعة في شرق أفريقيا والتي يمكن أتخاذها مستعمرات استيطان أوربية، وهكذا حاول كيرك وضع حدود متعارف عليها لسلطنة زنجبار في الداخل، حتى تضمن بريطانيا على الأقل خطا ساحليا قويا لاتستطيع دول أخرى اختراقه دون رقابة. كما عمل كيرك على اقناع برغش باقامة حامية في بمبة في الطريق إلى تابورة على بعد ١٢٠ ميلا من الساحل، كما استطاع بالتدريج إقامة سلسلة من الحاميات كان يشرف عليها بالطبع ماثيوس القائد الأعلى لقوات زنجبار (٩١) ، وكما سوف نرى فإن حملة ماثيوس كانت تستهدف بالدرجة الأولى إعاقة الألمان في تقدمهم صوب كلمنجارو وهم يبرمون المعاهدات مع السلاطين.(٩٢)

ورغم ذلك الوجود البريطاني الفعال في زنجبار، ورغم المقترحات التي قدمها سيرجون كيرك بشأن تقوية ذلك النفوذ. فإن الحكومة البريطانية كانت مترددة في الموافقة على تحقيق السيطرة الكاملة في ذلك الوقت على أراضى السلطنة.

وجاءت آخر فرصة في عام ١٨٨٢ عندما طلب السلطان من الحكومة البريطانية أن تكون مسئولة عن خلافة ابنه له في الحكم، وكان يمكن لهذا الطلب أن يؤدى ببريطانيا إلى إقامة حماية لها في زنجبار، وهو عمل كان يطالب به كيرك. (٩٣) إلا أن حكومة جلادستون لم ترحب بذلك، وتم رفض طلب السلطان. وكانت هذه هى آخر فرصة لبريطانيا للسيطرة منفردة على السلطنة لأنه عند نهاية عام ١٨٨٤ ظهرت على

المسرح الزنج بارى قوة فعالة ومؤثرة ومنافسة للوجود البريطاني هناك، وكانت هذ القوة هي البعثات الألمانية إلى شرق أفريقيا. (٩٤) ومن المعروف أن بسمارك لم يبد قبل عام ١٨٨٤ أي استعداد لتشجيع انشاء مستعمرات ألمانية في أفريقيا، إذ رفض الاستجابة للنداءات التي وجهها الرحالة والتجار ورجال الصناعة الألمان لتأسيس مستعمرات ألمانية فيما وراء البحار، ولكن ما كاد يقرر أن الوقت قد حان للتوسع الألماني فيما وراء البحار حتى بادر إليه بسرعة مدهشة. (٩٥) وهكذا أنزلت مجموعة من أربعة من الألمان بقيادة كارل بيترر إلى زنجبار وقدمت ادعاءات في أوساجارا التي تمسكوا بها على مدى ثلاثين عاما (٩٦) ولم تكن تلك المجموعة هى البعثة الألمانية الأولى التي اهتمت بشرق أفريقيا، ولكن تبدو أهميتها لما للمؤثرات السياسية للبعثات الألمانية التالية على كيان السلطنة العربية الأفريقية. فقد قام الاخوة الألمان دينهارت Denhardt ببعثات علمية على طول نهر تانا منذ عام ١٨٧٠ كما توغلت بعثات ألمانية أخرى من ساحل زنجبار إلى الداخل في عامي ١٨٨٠، ١٨٨١ بهدف بدء مشروعات تجارية، ولكن كما ذكرنا كان وصول كارل بيترز إلى شرق القارة إيذانا ببدء مخططات ألمانية جديدة في المنطقة، فقد قرر الألمان الحصول على موقف أكثر فعالية لهم في زنجبار، فأرسلوا رولف Rholf كقنصل لهم في السلطنة في سنة ١٨٨٥ ، وجاء ومعه مطالب بالحصول على مساحات واسعة من أراضى السلطنة في الداخل لالمانيا.

ويجدر بنا أن نتوقف برهة عند نشاط بيترز في أراضى السلطنة لما له من مؤثرات عميقة على تفكيك السلطنة العربية الأفريقية، فقد كان بيترز هو الذي شجع جمعية الاستعمار الألمانية بغرض المطالبة بجزء من ساحل أفريقيا الشرقي وداخل القارة. وبعد أن حصل على دعم مالي من الجمعية، أبحر مع رفاقه إلى عدن ثم إلى زنجبار، ووصلوا في ٤ نوفمبر ١٨٨٤. وعلى مدى أسبوع عبرت المجموعة إلى الطريق الرئيسى وبدأت رحلتها الى نهر وامى Wami ثم إلى أوساجارا حيث عقد بيترز ١٢ معاهدة مع رؤساء مختلفين وقعوا بمقتضاها على اتفاقات يتنازلون فيها عن أراضيهم للجمعية الألمانية (٩٧) وفي ديسمبر انتهت أعمال البعثة، وعاد بيترز إلى زنجبار، وفي فبراير ١٨٨٥ كان في برلين. (٩٨)

وتبدو للوهلة الأولى أن المعاهدات التي جمعها بيترز بلا أهمية، لأنه أولا لم يكن من المقبول الاعتداد بها لأن الرؤساء الذين وقعوا عليها لم يكونوا يفهمون على ماذا يوقعون، وثانيا لأن المناطق المتنازل عنها كانت جزءا من ممتلكات سلطان زنجبار ولا يمكن الموافقة على تنازلات من بعض الرؤساء عن أراضى لايمتلكونها أصلا. إلا أن أهمية هذه الاتفاقات تكمن أساسا في أن بسمارك قد اعترف بها، وهذا التدعيم وحده منح بعثة بيترز ومعاهداته تلك الأهمية الفائقة. فالبعثات الألمانية السابقة قد توغلت إلى مسافات أبعد واستغرقت وقتا أطول، إلا أن بسمارك في ذلك الوقت لم يكن يرغب في الحصول على مستعمرات لألمانيا، لذلك فان البعثات الألمانية الأولى جاءت وذهبت دون أن تترك علامة في تاريخ شرق أفريقيا. إلا أن بعثة كارل بيترز جاءت في الوقت الذي غير فيه بسمارك من استراتيجيته، وصار يبحث عن مستعمرات لألمانيا في كل مكان.

على أية حال، عندما عاد بيترز إلى برلين، كان مؤتمر برلين ١٨٨٤-١٨٨٥ لايزال منعقداً ، وكان بسمارك قد قدم ادعاءات على أقاليم في غرب وجنوب أفريقيا وكذلك على الساحل الشمالي لغينيا الجديدة (٩٩) وقرر لذلك أن لا يقدم مطالب أخرى أثناء انعقاد المؤتمر، وانتظر حتى اليوم التالي لصدور قرارات المؤتمر ليقدم للإمبراطور الألماني التوقيع رسميا على الوثيقة التي تضم المناطق التي حصل بيترز على توقيعات بتنازل رؤسائها عنها لكى تصبح تحت حماية الحكومة الألمانية (١٠٠) وهكذا انتظر بسمارك حتى غادر كل أعضاء مؤتمر برلين العاصمة الألمانية (١٠١) لينشر في الصحف الألمانية في ٣ مارس المرسوم الذي يعلن الحماية الألمانية على المنطقة المواجهة لجزيرة زنجبار، والتي وصفت بأنها تقع «إلى الغرب من إمبراطورية زنجبار وخارج نطاق نفوذ الدول الأخري». (١٠٢)

وقد علم السلطان برغش في ٢٥ أبريل ١٨٨٥ بأن الحكومة الألمانية قد منحت لشركة بيترز جزءا من ممتلكات السلطنة العربية الأفريقية. وقد تضايق السلطان من ذلك بطبيعة الحال، فالألمان لم يقوموا ببعثتهم إلى داخل القارة في سرية تامة فقط (١٠٣)

بل إن مطلبهم الاستعماري هو في أهم وأفضل ممتلكاته، فهو يضم الطريق الرئيسى المواجه لزنجبار والموصل إلى تابورة وأوجيجى بما في ذلك أوساجارا ونجورو وأوكامى[١٠٤] وقد أرسل برغش احتجاجا عنيفا إلى الإمبراطور الألماني جاء فيه أن «هذه الأراضي هى أراضينا. ونحن نحتفظ بمراكز عسكرية هناك، وأن هؤلاء الرؤساء الذين اعترفوا بالتنازل عن حقوق السيادة لوكلاء الجمعية الالمانية ليست لديهم السلطة لعمل ذلك»!! ويبدو أثر التدخل البريطاني في هذا الاحتجاج، اذا عرفنا أن السلطان عندما أراد أن يتبع احتجاجه بزيارة خاصة للإمبراطور الألماني فإن السير جون كيرك نصحه بعدم السفر.

ولم تكن أوساجارا هى الجزء الوحيد من ممتلكات السلطان الذي اهتمت به ألمانيا، ففي يناير سنة ١٨٨٥ قام أصغر الإخوة دينهارت بمغادرة زنجبار إلى ميناء لامو في الشمال وبدأ مفاوضات مع سمبا simba [١٠٥] الذي كان سلطانا على (ويتو) [١٠٦]، وذلك دون علم السلطان برغش، الذي كان قد نصبه سلطانا على هذه المنطقة. وفي إبريل من نفس السنة أعلن دينهارت عن اتفاق للصداقة بين سمبا وألمانيا منح ألمانيا حماية على ويتو وأراضى السواحيلي المجاورة. والواقع أن سمبا لم يكن له الحق في عقد هذا الاتفاق، وقد اعترض برغش عليه بطبيعة الحال ورغم ذلك أكد الإمبراطور الألماني هذا الاتفاق ودعمه. وموقع (ويتو) له أهمية استراتيجية كبيرة، وامتلاك ألمانيا له يعنى أنها تسيطر على منطقة الشمال وكذلك منطقة الجنوب من المنطقة البريطانية، وإنه إذا أمكن ضم المنطقتين الألمانيتين عن طريق ضم المنطقة الغربية من منطقة النفوذ البريطاني، فإن ذلك يعنى أن الممتلكات البريطانية سوف تكون محاطة بممتلكات ألمانية. وكما سوف نرى فإن هذه كانت الخطة التي اتبعها الألمان أولا بتوسيع ممتلكاتهم في الشمال، وثانيا بحملتهم التي قام بها بيترز إلى أوغندا.

والواقع أن السلطان برغش كان يمتلك كل الأسس القانونية بالنسبة لحقوقه في أراضى سلطنته العربية الأفريقية [١٠٧]، إلا أنه من ناحية أخرى لم يكن يملك القوة لمواجهة أطماع القوى الكبرى في السلطنة. وهكذا لم يكن أمامه سوى الاحتجاجات

المتكررة والتي لم يكن لها أي ثقل سياسي في الموازين الدولية. ولم يكن في وسع السلطان سوى محاولة الحصول على المساعدة البريطانية إلا أن الحكومة البريطانية ذهبت في تخليها عن السلطان برغش إلى حد أنها لامت كيرك على اهتمامه بمساعدة السلطان، وطلب إليه جرانفيل عدم اثارة الشقاق مع ألمانيا لأن حكومة برلين كانت تشكو من تدخله. (١٠٨)

والواقع أن الحكومة البريطانية كانت مترددة بالنسبة لتصعيد الموقف إلى معركة مع ألمانيا في ذلك الوقت، لأنه في عام ١٨٨٥ عندما وضعت شرق أفريقيا على المائدة الدولية كان وضع بريطانيا يبدو متدهورا بعض الشيء. ففي السودان قتل الجنرال غوردون الحاكم العام للسودان في ٢٦ يناير ١٨٨٥ على أيدى المهديين، وفي مصر كان هناك تعاطف كبير مع فرنسا مما قد يؤدى إلى متاعب لبريطانيا، وعلى الحدود الهندية هدد جيش روسي أفغانستان، ولخطورة هذه التهديدات على موقف البريطانيين في شرق أفريقيا والهند فإنه لم يكن غريبا أن ترى الحكومة البريطانية أنه ليس من الحكمة المخاطرة بحرب مع ألمانيا.. إلا أنه من ناحية أخرى كانت نتيجة هذا كله أن السلطان أصبح لاحول له ولا قوة. (١٠٩)

ولما كان الألمان يعرفون تخاذل الإنجليز في مناصرة حليفهم السلطان برغش فقد طلب جرهرد القنصل الألماني إلى كيرك أن يعاونه في الضغط على السلطان كى يسحب قواته من منطقة الحماية الألمانية، وكان رد كيرك على هذا الطلب هو مجرد السؤال عن حدود هذه المناطق، فلما أجاب جرهرد بأنها تمتد من نيوزاجارا حتى الساحل، أبرق كيرك إلى وزارة الخارجية البريطانية مبينا أن اجابة مطلب الألمان معناه القضاء على سلطنة زنجبار، لأنه يعنى الحماية الألمانية على الشاطىء المقابل لجزيرة زنجبار نفسها. وأرسلت حكومة لندن تستفسر عن حقيقة المطالب الألمانية فأجاب بسمارك بأنه ليس لألمانيا أطماع في الساحل، وأنه يمكن الابقاء على حاميات السلطان في مواقعها الحالية بالداخل. (١١٠)



وهكذا بدا واضحا أن ألمانيا لم تكن تخشى من رد فعل بريطاني ضد مشروعاتها في السلطنة ، كما أن السلطان وحده لم يكن ليستطيع أن يقوم بمقاومة مؤثرة، وهكذا حل بسمارك المشكلة كما أراد وبطريقته الخاصة، فبدلا من إرسال أحد الدبلوماسيين للتفاوض أرسل قوة بحرية وإنذارا للسلطان بأن يسحب كل احتجاجاته ضد المعاهدات التي عقدتها ألمانيا مع رؤساء أوساجارا ونجورو Nguru وأوسيجوا Useguha وأوكامى Ukami وويتو، والا فسوف تضرب زنجبار بالقنابل. وكما كان متوقعا، وافق السلطان على كل مطالب بسمارك، ولكنه فعل ذلك مع تقديم احتجاج.

أدت ادعاءات ألمانيا في أراضى أوساجارا إلى تساؤل هام عن الحدود الفعلية لأراضى السلطنة العربية الأفريقية في ذلك الوقت. وقد اهتمت الحكومة البريطانية بهذه المسألة، واقتفت اثر بسمارك في يونيو سنة ١٨٨٥ بالموافقة على تشكيل لجنة تضم ممثلين من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا « للتحقق من الحدود الفعلية لممتلكات السلطان».(١١١)

وقد اشتركت فرنسا في أعمال هذه اللجنة بالرغم من أنها لم تساهم في خطط التوسع الاستعماري على حساب السلطنة، ولكن رغب الطرفان المتنازعان في إشراكها لعدة أسباب منها ارتباطها بالتصريح الثنائي في سنة ١٨٦٢ الخاص باستقلال القسمين الآسيوي والأفريقي من السلطنة العربية الأفريقية، ومنها وجود أطماع فرنسية في جزيرة مدغشقر وجزر القمر منذ زمن بعيد. وقد اختير ماثيوس ليمثل السلطان في هذه اللجنة ومثل بريطانيا كتشنر، أما ألمانيا فمثلها شميدت قنصلها في القاهرة وعينت فرنسا باترومينو قنصلها في بيروت. (١١٢)

ووفدت اللجنة إلى زنجبار في نهاية عام ١٨٨٥، وفحصت الساحل من الجنوب إلى الشمال في ثلاث رحلات منفصلة. ولم يناقش أحد سيادة السلطان على جزيرتي زنجبار وبمبه. ولكن امتداد السلطنة إلى داخل القارة نوقش بحرارة شديدة. وقد قدر الممثل الألماني هذا الامتداد بعشرة أميال على الأكثر إلى الداخل! ولكن الممثلين الإنجليزي والفرنسي قدرا أن حكم السلطان كان فعالا على امتداد يصل إلى نحو

أربعين ميلا إلى الداخل!.

وعلى أية حال، فقد توقفت أعمال اللجنة في منتصف عام ١٨٨٦، وذلك دون التوصل إلى قرارات واضحة سوى أن زنجبار وبمبه والموانى الأخرى الرئيسية على الساحل هى بالتأكيد من ممتلكات السلطان. (١١٣)

معاهدة تقسيم السلطنة العربية الأفريقية :

نشأت فكرة التقسيم إلى مناطق نفوذ منذ ظهور الأطماع الألمانية جديا في شرق أفريقيا سنة ١٨٨٥ ولا شك أن فتح داخل القارة للتجارة الحرة طبقا للمعاهدات الجديدة جعل التفاهم على هذا التقسيم أمرا ضروريا وبما أن الألمان كانوا قد وضعوا ايديهم فعلا على بعض المناطق داخل أفريقيا الشرقية، فقد أصبح وصول نفوذهم إلى منطقة البحيرات أمرا محتملا، ولا شك أن الأنجليز منذ احتلالهم لمصر كانوا يفكرون في السيطرة على وادى النيل بأكمله، فما كانوا ليتركوا الألمان يتقدمون إلى البحيرات دون معارضة. وكما ذكرنا فإن الأنجليز كانوا قد أقنعوا السلطان برغش باقامة سلسلة من الحاميات تحت إشراف الكابتن ماثيوس [١١٤] كما أن الهدف الأساسي من حملة ماثيوس إلى الداخل كانت تستهدف بالدرجة الأولى إعاقة الألمان في تقدمهم صوب الداخل وهم يبرمون المعاهدات مع السلاطين . [١١٥]

وإذا كانت بريطانيا قد تلكأت في فرض سيطرتها الكاملة على السلطنة العربية الأفريقية، فانها واجهت بعد التدخل الألماني في السلطنة موقفا عسيرا.. فهل تسمح لألمانيا بالاستيلاء على السلطنة كلها؟ أو أن الأفضل هو أن مالا يمكن أخذه كله لايترك بعضه. وقد أوضح السيرجون كيرك هذه النقطة بقوله ... هل نحن مستعدون لكى نرى ألمانيا مسيطرة على كل ساحل زنجبار، وأن يسمح لها باستخدام قوة عمل رعايانا الهنود للعمل على تقدم وازدهار تجارتها، أم نعمل على التوصل إلى اتفاق معين يسمح بتوطيد نفوذنا في جزء معين من أراضى السلطنة دون التمسك بالضرورة بمبدأ استقلال سلطان زنجبار؟

ولم يضع كيرك السؤال فقط، بل أنه أجاب عليه أيضا بأن واجب بريطانيا هو العمل على تقسيم السلطنة إلى منطقتي نفوذ ألمانية وبريطانية.

وبالإضافة إلى خوف بريطانيا من انفراد ألمانيا بالسيطرة على ساحل شرق أفريقيا، فان اعتبارات أخرى جعلت التقسيم أمرا مرغوبا فيه من وجهة النظر البريطانية، ففي عام ١٨٨٦ كتب كتشنر المعتمد البريطاني عندما كان ضمن لجنة زنجبار تقريرا يوضح مسألة الدفاع عن المواصلات البريطانية مع الهند والشرق، وقد ركز كتشنر في هذا التقرير على حاجة بريطانيا إلى نقطة استراتيجية في الجزء الشمالي من الساحل الشرقي الأفريقي لمواجهة ميناء دار السلام الألماني، واعتبر كتشنر أن هذه النقطة الاستراتيجية هى ممبسة، فبجانب فائدتها في حماية المواصلات البريطانية في المحيط الهندى، أوضح كتشنر أيضا بأن «ممبسة هى أكثر الموانى ملاءمة لبدء خط حديدى منها إلى الداخل، وأن امتلاكها يعطى انجلترا قاعدة تجارية يبدو بدونها مستحيلا العمل على ازدهار تجارة وسط أفريقيا». (١١٦)

وجاءت الخطوة الحاسمة نحو تقسيم السلطنة إلى منطقتي نفوذ من جانب بسمارك، فقد استغل حادثا بسيطا وقع في لامو في شهر سبتمبر سنة ١٨٨٦، اذ حبس حاكم الميناء العربي أحد المواطنين الذين يعملون في خدمة التاج الألماني، فاستغل هذه الفرصة، وقامت بعض القطع الحربية الألمانية بمناورة عسكرية أمام سواحل زنجبار، وفي نفس الوقت أخبر بسمارك السفير البريطاني مالت في برلين باستيائه من الموقف غير الودي الذي تتبعه بريطانيا في شرق أفريقيا ضد المصالح الألمانية، وقال إنه أصبح يفكر من أجل هذا في توثيق صداقته مع فرنسا واشتراكه معها اشتراكا فعليا في معارضة الإحتلال البريطاني لمصر (١١٧)، واتبع بسمارك هذه المقترحات بارسال الدكتور كرول Kraul رئيس قسم المستعمرات بوزارة الخارجية الألمانية (١١٨) إلى لندن لدراسة المشكلة مع اقتراح بانه لو ساعدت بريطانيا المانيا في زنجبار فان ألمانيا سوف تساعد بريطانيا ضد فرنسا في مصر. وقد لاحظ بسمارك وكرول أن الأمر يستحق بعض التنازلات من أجل التوصل إلى اتفاق. (١١٩) وقد وصل كرول إلى لندن للتفاوض في هذه الأمور في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٦، وأبدى بناء على تعليمات بسمارك استعدادا للتفاهم وديبلوماسية أكثر مرونة ، فبسمارك لايطالب بالحماية الألمانية على كل المناطق التي رسم حدودها، بل يكتفي بتأجير ميناء دار السلام وإدارة ألمانيا لجمركه

مقابل مخصص تدفعه للسلطان مع الاعتراف بسيادته. (١٢٠)

ومع نهاية أكتوبر سنة ١٨٨٦ تم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين كانت أهم نقاطه مايلي:

أولا: تعترف بريطانيا وألمانيا بسيادة السلطان على جزر زنجبار وبمبه ولامو ومافيه، وكذلك على شريط ساحلى يمتد بعمق عشرة أميال إلى الداخل من نهر روفوما إلى جنوبي كيبينى Kipini الواقعة عند مصب نهر تانا شمالا، وإلى الشمال من ذلك تتبع السلطان مدن قسمايو وبراوة ومركة ومقديشيو ووارشيخ.

ثانيا: تقسم الأراضي الواقعة بين نهري روفوما وتانا إلى منطقتي نفوذ بريطانية وألمانية (بخط يحدد الحدود الحالية بين كينيا وتنزانيا).

ثالثا: توافق بريطانيا على مساعدة ألمانيا في مطلبها باقامة جمارك في دار السلام، وهكذا أصبحت دار السلام في الواقع ملكا لألمانيا بعد أن تم سلخها من ممتلكات السلطان.

رابعا: توافق بريطانيا على الإعتراف بملكية ألمانيا لويتو وممرها إلى البحر على خليج ماندا Manda

وهكذا تركت الحدود الغربية للمحميتين الألمانية والبريطانية بدون تحديد إلا أن بريطانيا من ناحية أخرى تمكنت من التمسك بنفوذها في جزء كبير من شرق أفريقيا، بحيث استبعد تماما احتمال سيطرة ألمانيا على كل الأقليم (١٢١) وكانت هناك بعض النتائج المؤسفة لهذا الاتفاق، أهمها أن السلطنة العربية الأفريقية قد تقلصت كثيرا وحرمت من المناطق الداخلية التي كان تابعة لها بصفة فعلية مثل تابورة ويوجيجى وكلمنجارو (١٢٢) كما أن سلطة السلطان برغش في الداخل قد تقلصت أيضا، وساد الاعتقاد عند الأفارقة في المنطقة بأن الرجل الأبيض هو في الواقع الذي يريد الاستحواذ على الأرض الأفريقية، وأخذ كره الرجل الأبيض يزداد عند الأفارقة بما لم

يحدث من قبل. [١٣٣]

ولم يشأ الطرفان اشراك فرنسا في توقيع هذا الإتفاق فاكتفيا بابلاغ صورة منه للحكومة الفرنسية، وبقى الحصول على موافقة برغش، وقد تلكأ الانجليز في عرض الاتفاق على (حليفهم) السلطان لشعورهم بمدى إضراره به، ولكن الألمان هددوا بابلاغه للسلطان منفردين، ولم يكن أمام بريطانيا سوى مسايرة السياسة الألمانية، واضطر برغش إلى التوقيع بنفسه على اتفاقية تقسيم السلطنة في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦. وهكذا شهد برغش قبيل نهاية حكمه تقسيم سلطته بين الأوروبيين نتيجة السياسة التي بدأها السيد ماجد في الاعتماد على الإنجليز فصل المناطق الأفريقية عن الوطن الأب، فقد ظن أن هذه الممتلكات ستخلص له، فاذا بها تقسم بين الدول الأوربية.

ولعل برغش قد أدرك هذه الحقيقة حين فكر في ربط الصلة من جديد مع بنى عمومته الذين يحكمون مسقط ففي سنة ١٨٨٧ قرر القيام بزيارة مسقط ليعيد تلك الصلة التي انقطعت منذ زمن بعيد بين فرعى اسرة البوسعيد لكن النفوذ البريطاني كان حائلاً دون ذلك. [١٢٤] وإن كان البعض يرى أن السلطان برغش إنما قد زار عمان للعلاج بأخذ حمامات كبريتية في قرية قرب مسقط، ولكن طبيب الوكالة البريطانية هناك أخبره أن أيامه الباقية في الحياة معدودة، ومن ثم عاد إلى زنجبار ولم يكد يبلغها في مساء ٢٦ مارس ١٨٨٨ حتى مات بعد بضع ساعات. [١٢٥]

ولم تقم الحكومتان البريطانية والألمانية باستعمار منطقتي نفوذهما بطريقة مباشرة [١٢٦] بل أصبحت المناطق الداخلية محور نشاط هائل قام به الرحالة ورجال التنصير والتجار الذين يتبعون هاتين الدولتين. ولم تكن اتفاقية التقسيم الأولى التي عقدت في أكتوبر سنة ١٨٨٦ قد حددت فواصل بين منطقتي النفوذ في داخل القارة، وهكذا بدأت الشركات الاستعمارية في تحقيق السيطرة على الداخل فتشكلت شركة أفريقيا البريطانية وعلى رأسها السير وليم ماكينون Mackinon في سنة ١٨٨٧ [١٢٧] وفي العام التالى تنازل السلطان عن كل ممتلكاته الرئيسية المواجهة لمنطقة النفوذ

البريطانية للشركة، وفي عام ١٨٨٨ (١٢٨) تحول اسم الشركة إلى شركة شرق أفريقيا الإمبراطورية البريطانية. (١٢٩) كما تشكلت الشركة الاستعمارية الألمانية في عام ١٨٨٨ وحصلت أيضا على تنازل السلطان عن إدارة المنطقة المواجهة لمنطقة نفوذها. (١٣٠)

ومن الممكن اعتبار إنشاء الشركة البريطانية تعبيرا عن سياسة حكمه لورد سولسبورى الاستعمارية في شرق أفريقيا في سنة ١٨٨٨، ففي هذا العام لم يكن البرلمان مستعدا للانفاق على المشروعات الاستعمارية في شرق أفريقيا، ومن هنا كانت شركة شرق أفريقيا الإمبراطورية أداة نافعة من أدوات السياسة الاستعمارية البريطانية في أواخر الثمانينات من القرن التاسع عشر، فقد استطاع سولسبورى بواسطة الشركة أن يحمى منطقة النفوذ البريطانية في شرق أفريقيا من المنافسة الأجنبية دون أن يلزم حكومته بتبنى سياسة قد لاتجد تأييدا من البرلمان والرأي العام. (١٣١)

ولم تكن الأمور سهلة أمام الشركة البريطانية، فقد صادفتها عدة مشكلات منها السلطان خليفة الذي خلف برغش في عام ١٨٨٨، فقد كان قبل اعتلائه العرش يعيش في عزلة تامة، فقد حبسه أخوة برغش لمدة ست سنوات لشكه في أنه كان يتآمر ضده، وهكذا تعود خليفة حياة العزلة حتى بعد اعتلائه السلطنة فلم يبد اكتراثا كبيرا بشئون السلطنة، ولم يشعر رعاياه نحوه بالاحترام (١٣٢) حتى مات في سنة ١٨٩٠.

ومشكلة أخرى واجهت الشركة وهى مطلب القنصل الإيطالي في زنجبار في إقليم قسمايو باسم الحكومة الإيطالية. ولم يغضب هذا المطلب السلطان فقط بل أغضب أيضا القنصلين البريطاني والألماني اللذان اعترضا على هذا الطلب مما أدى إلى انتهاء المشكلة عند هذا الحد. (١٣٣)

وصعوبة ثالثة واجهت الشركة وهى أن اتفاقية التقسيم المعقودة في أكتوبر ١٨٨٦ لم تكن قد حددت فواصل بين منطقتي النفوذ في داخل القارة، وهكذا أصبح الصدام بين الإنجليز والألمان أمرا محتما، مما أسفر عن اتفاقية التقسيم الثانية في عام ١٨٩٠.

معاهدة هيلجولاند:

منذ عام ١٨٨٩ حدث تطور هام في السياسة الألمانية، فقد أعلن بسمارك في ذلك العام أن ألمانيا يكفيها ماضمت من مستعمرات، ولعله كان يسعى من وراء هذا الاعلان إلى التقرب من بريطانيا [١٣٤] وتأمين موقف ألمانيا في أوربا بعد أن ظهرت بوادر التحالف الروسي الفرنسي وخوفه من هجوم فرنسي روسي على ألمانيا، أي أن بسمارك كان يحاول كسب صداقة بريطانيا آنذاك عن طريق تقديم تنازلات في شرق أفريقيا.[١٣٥]

وهكذا وجد الانجليز الجو مهيأ في برلين لتعديل اتفاقية ١٨٨٦ تعديلا شاملا على ضوء الأحداث التي وقعت في شرق أفريقيا في السنوات الأربع التالية لعقد ذلك الاتفاق، فقد تبين أن وجود منطقة نفوذ ألمانية في حوض نهر التانا يفتح الطريق أمام الألمان للوصول إلى منطقة البحيرات كما حدث عندما قام بيترز في عام ١٨٨٩ بحملة استكشافية سياسية في أوغندا، اثبت فيها أهمية إيجاد طريق بين البحيرات وبين المحيط الهندى من الناحية الاقتصادية لشرقى أفريقيا الألماني.

ونتيجة لكل هذه التطورات، اتفقت الحكومتان الألمانية والانجليزية على اعادة تقسيم أفريقيا الشرقية، وتسوية جميع الخلافات القائمة بين الدولتين فتم في يوليو ١٨٩٠ توقيع الاتفاق الثاني لذلك الغرض، ولهذا الاتفاق أهمية كبرى فيما يتعلق بتاريخ السلطنة العربية الأفريقية، إذ تخلت المانيا عن مبدأ استقلال السلطنة حينما انضمت إلى التصريح الثنائى سنة ١٨٦٢ في اتفاقية التقسيم الأولى، واعترفت بامكان وضع السلطنة تحت الحماية الألمانية، وتنازلت في نفس الوقت عن منطقة نفوذها في نهر تانا (منطقة ويتو) والساحل المقابل لها وسلمت بامكان امتداد المنطقة البريطانية إلى بحيرة فيكتوريا وحوض الكونغو. ولذلك تكونت كتلة من المحميات البريطانية تمتد من المحيط الهندي حتى حوض الكونغو بعد أن كانت في اتفاقية ١٨٨٦ محصورة بين منطقتي نفوذ ألمانيتين على الساحل [١٣٦] وفي نظير ذلك قبلت بريطانيا مد منطقة النفوذ الالمانية في الداخل حتى بحيرة نياسا وتنجانيقا، وتعهدت بالضغط على

السلطان حتى يتنازل نهائيا عن المنطقة المؤجرة للشركة الألمانية طبقا لامتياز ١٨٨٨، وهى تضم الساحل بين نهري أومبا وروفوما، وذلك في نظير تعويض قدر فيما بعد بمائتى ألف جنيه، وانتقلت السيادة نهائيا إلى الحكومة الألمانية. وأخيرا تنازلت في هذه التسوية عن إحدى جزر بحر الشمال وهى جزيرة هليجولاند Heligoland (١٣٧) وكان الألمان يعتقدون بأن هذه الجزيرة تصلح لأن تكون قاعدة بحرية هامة وإن لم يؤكد المستقبل ذلك.

كانت هذه هى اتفاقية سنة ١٨٩٠، وقد وجه لها بعض النقد وخصوصا من جانب الفرنسيين الذين تمسكوا بأنه يجب عدم اغفال تصريح سنة ١٨٦٢ (١٣٨) القاضي باستقلال السلطنة إلا أن تبادل المصالح الاستعمارية سرعان ما أنهى هذا الموقف، اذ اتفقت فرنسا وبريطانيا في نفس السنة على أن تعترف فرنسا بالحماية البريطانية على زنجبار في مقابل أن تعترف انجلترا بالحماية الفرنسية على مدغشقر.

ولم يمض وقت طويل على اعلان الحماية البريطانية على السلطنة العربية الأفريقية حتى كانت إيطاليا قد استولت على جزء من أراضى السلطنة على ساحل الصومال، وذلك بناء على اتفاق بين الحكومة الإيطالية والشركة البريطانية. وقد حددت هذه الاتفاقية منطقة الامتياز الإيطالي شمال نهر الحب حتى وارشيخ مع امتداد في الداخل عرضه عشرة أميال بين مقديشيو ووارشيخ. أما ميناء قسمايو فتشترك الشركتان في إدارته. كما نصت الاتفاقية على المساواة في الملاحة بين الشركتين في نهر الحب، وعلى مسئولية الشركة الإيطالية والتزاماتها بضمان من الحكومة الإيطالية.

إلا أن الشركة البريطانية طمعت بعد ذلك في الاستئثار بميناء قسمايو وتحديد منطقة النفوذ الإيطالي في الداخل فلا يكون مجرى الحب هو الحد الجنوبي الفاصل للمنطقة، بل يحدها خط تقسيم يبدأ من مصب الحب ولا يتبعه في انحناءاته جنوبا بالداخل. ورغم احتجاج الحكومة الإيطالية على محاولة نقض اتفاق سابق، فقد استطاعت الشركة البريطانية تنفيذ خطتها في اتفاقية جديدة عقدت في ٢٥ مارس

سنة ١٨٩١، وكانت الاتفاقية بمثابة تسوية عامة للتنافس البريطاني الإيطالي في شرق أفريقيا، فقد اعترفت فيه بريطانيا بامتداد منطقة النفوذ الإيطالي على شكل مثلث يبدأ من حوض النيل ويضم الحبشة وينتهى بالمنطقة الساحلية التي تمتد بين قسمايو وراس جردفون، بينما اعترفت ايطاليا بالنفوذ البريطاني في جميع المناطق المحيطة بهذا المثلث من الشمال والغرب والجنوب (أي السودان وأوغندا وكينيا). [١٣٩]

وأخيرا كان اعلان الحماية البريطانية على سلطنة زنجبار في عام ١٨٩١ يعنى أن السيطرة المباشرة عليها قد انتقلت إلى أيدى الانجليز. واستقر الوضع على أن يبقى السلطان كرمز أدبى للدولة بينما تستقر السلطة الحقيقة في يد القنصل الإنجليزي أو المقيم البريطاني أو ممثل الحاكم البريطاني المقيم في نيروبي شأنها شأن معظم الأ راضي العربية والإسلامية التي إبتليت بالاستعمار البريطاني. وكان هذا الحاكم يستعين في إدارة شئون المحمية بكبار الموظفين والخبراء البريطانيين الذين يسيطرون على الادارات والمصالح الحكومية والشرطة. وكما حدث في مستعمرة عدن شكلت في محمية زنجبار المجالس التنفيذية والتشريعية.

وفي الفترة الأولى من عصر الحماية كان أعضاء هذه المجالس معينين جميعا وينضم إليها الموظفون الكبار بحكم مناصبهم، وهى مجالس استشارية. وكان يتم توزيع مقاعد المجلس التشريعي بين الأجناس والطوائف العربية والهندية والأفريقية وأدى ذلك إلى نشاط الجمعيات الطائفية وعملت كل منها على ابراز كيان الطائفة التي تمثلها والدفاع عن مصالحها. ولكن الجمعية العربية فطنت إلى أسلوب السياسة البريطانية الذي اعتمد على قاعدته العتيقة في التفرقة بين أفراد الشعب، فطالبت بالغاء نظام قوائم الناخبين على أساس طائفي وأن تستبدل بها قائمة موحدة لجميع الناخبين على أساس مبدأ الاقتراع العام وإنشاء نظام وزاري بعد الانتخابات.

وفي عام ١٩٥٥ قبلت بريطانيا هذه المطالب، وبدأت الاستعدادات لإجراء الانتخابات وفي إطار هذا الجو تألف الحزب الوطني (العربي) في زنجبار بقيادة المثقفين من ذوى أصل عربي، إلا أن تشكيل هذا الحزب (العربي) خلق تحديا

للجمعيات الطائفية الأخرى، وامتد الانقسام السياسي إلى مجموع طوائف الشعب وازدادت العلاقات تدهورا بين الطوائف والجماعات في البلاد عقب الانتخابات، ومن ناحية أخرى دب الانقسام في داخل الحزب الوطني (العربي) نفسه وحدث فيه تصدع خطير للاختلاف بين زعمائه حول مستقبل نظام الحكم ونظام السلطنة وحول فكرة الإصلاح الزراعي.

وفي ٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ تم اعلان استقلال زنجبار وفي ١٢ يناير سنة ١٩٦٤ اندلعت الثورة لاسقاط نظام السلطنة واعلان الجمهورية، ولم تلبث أن دخلت زنجبار في محادثات للاتحاد مع تنجانيقا، وتم هذا في ابريل ١٩٦٤، واعلن قيام دولة تنزانيا من اتحاد الدولتين.

وهكذا تمكنت الدول الاستعمارية من القضاء على سلطنة زنجبار العربية، ولكن الآثار الباقية في تلك المناطق تحكى قصة الوجود العربي والعربي الخليجي بالذات في هذه الانحاء من شرق أفريقيا كما أن المساجد العديدة تؤكد أن الاسلام لازال سائدا في اصقاع كثيرة من شرق القارة، وأن جهودا عربية يجب أن تبذل لاعادة العلاقات العربية مع شرق أفريقيا إلى وضعها السليم. إن تفعيل العلاقات العربية مع شرق القارة الأفريقية سيعود بالخير على العرب والافارقة على حد سواء.

ثانيا: العلاقات العربية الأفريقية في حوض النيل والكنغو

١ - العلاقات العربية في حوض النيل

إن العلاقات بين مصر ووسط القارة الأفريقية وعلى طول نهر النيل قديمة قدم التاريخ والمعابد الفرعونية القديمة زاخرة برحلات المصريين إلى الجنوب. كما أن القبائل العربية قامت مع ظهور الإسلام بهجرات على طول مجرى النهر العظيم إلى وسط أفريقيا، مما صبغ الكثير من مناطق حوض النيل وكذلك الكنغو بالحضارة العربية الإسلامية.

وفي التاريخ الحديث اتجهت أنظار والى مصر محمد على إلى فتح السودان لأسباب ودوافع كثيرة، وبدأت هذه الحملة في يونيو ١٨٢٠.

والواقع فان سياسة اتحاد الدول كانت سياسة إسلامية في ذلك الوقت من العقود الأولى من القرن التاسع عشر. والمؤرخون المسلمون يؤكدون حق الدولة الكبرى في العالم الإسلامي في إقامة دار الإسلام وتجميع الدول الإسلامية في كيان إسلامي واحد ومتحد لمقاومة الأطماع الأجنبية. ووالى مصر محمد على نفسه لم ينفصل عن الدولة العثمانية والتي كان على رأسها سلطان وخليفة المسلمين. ومن هذا المنظور حقق الفتح المصري الوحدة القومية لمصر والسودان.

وقد حقق الوجود المصري في السودان في تلك الحقبة نشر لواء الحضارة والعمران، ولم ينظر المصريون إلى السودان كمستعمرة للاستغلال بل نظروا إليه كجزء لايتجزأ من مصر. وقد قامت الادارة المصرية في عصر محمد على بانشاء عدة مدن كبرى في السودان منها الخرطوم وكسلا وفامكه ، هذه بالأضافة إلى تحقيق الأمن وبناء

المدارس لنشر التعليم بالسودان.

كما كان محمد على مهتما اهتماما كبيرا بتشجيع العلماء والباحثين على القيام برحلات لكشف منابع نهر النيل، وصارت مدينة الخرطوم مركزا للرحلات الجغرافية التي سارت منها لاكتشاف منابع النهر ووسط القارة الافريقية. (١٤٠)

وهكذا بلغت حدود الدولة العربية في عصر محمد على شأوا بعيدا داخل القارة الأفريقية. أما في عصر الخديوي اسماعيل فقد أمكن لمصر ضم فاشوده ومملكة أونيورو وأوغنده، كما امتدت السلطة المصرية حتى بوغاز باب المندب. ودخلت سواحل الصومال الشمالية في كيان مصر والسودان، وامتدت الحدود المصرية جنوبا إلى بحيرة ألبرت وبحيرة فيكتوريا وشرق إلى البحر الأحمر وخليج عدن.. (١٤١)

وقد اهتم اسماعيل بالعمل على استتباب الأمن في داخل أفريقيا، كما انتشرت الزراعات الحديثة في هذه الأراضي الأفريقية. هذا بالاضافة إلى اهتمام مصر بالعمل على استتباب الأمن على طرق القوافل في داخل القارة وكذلك تنظيم المواصلات البحرية والنهرية.

كما عهد الخديوي اسماعيل إلى جماعة من المهندسين لمد الخطوط الحديدية من وادي حلفا إلى حنك، وتم مد الخط بالفعل لنحو ٥٧ كيلو مترا فقط من وادي حلفا، كما مهد الطريق ٤٧ كيلو مترا أخرى، ثم توقف العمل سنة ١٨٧٨ بسبب الارتباكات المالية في مصر. إلا أنه من ناحية أخرى اهتم اسماعيل بانشاء المدارس، وارسال البعثات الكشفية على طول مجرى النهر العظيم وإلى وسط القارة الافريقية. (١٤٢)

والواقع يؤكد أن الوجود المصري في وسط القارة الأفريقية لم يكن استعمارا، لأن الاستعمار هو الاستغلال، ولكن مصر العربية أنفقت من خزائنها على تحضر وتعليم منطقة وسط القارة الأفريقية بما عاد على أبناء هذه المنطقة بالخير. إلا أن قوى استعمارية عديدة ساهمت في تدمير الوجود المصري في أفريقيا. فقد أمكن بعد ضغوط شديدة قيام الصومال البريطاني والصومال الفرنسى والصومال الإيطالي في

شرق القارة الأفريقية.

كما أن سقوط مصر ذاتها تحت الاحتلال البريطاني اعتبارا من سنة ١٨٨٢، أدى إلى أن تسيطر بريطانيا على مقدرات مصر، وأن تقوم الدولة الاستعمارية بمد سيطرتها إلى السودان فيما سمى بحملة استعادة السودان . وفي عام ١٨٩٩ تم عقد اتفاقية الحكم الثنائي على السودان. ولكن هذه الاتفاقية كانت في الواقع امتدادا للنفوذ البريطاني من مصر إلى السودان.

ومن هذه النقطة تبزغ مشكلة كبيرة وضع أسسها الاحتلال البريطاني لمصر والسودان، ونقصد بها مشكلة جنوب السودان المعاصرة.

وإذا كانت مصر العربية قد دأبت طيلة تاريخها على نشر الإسلام والعروبة على طول محور نهر النيل وحتى أواسط القارة الأفريقية، فان بريطانيا التي قامت باحتلال مصر والسودان كان لها رأي آخر.

والواقع فان المحاولات السياسية البريطانية لفصل جنوب السودان عن الوطن الأب وضمه إلى أوغندا قد أخفقت تماما لأن أسباب ارتباط جنوب السودان بشماله كانت أعمق كثيرا من محاولات ضمه إلى مناطق النفوذ البريطاني والتي كانت في شرق القارة الأفريقية.

لقد كان جنوب السودان من أكثر المناطق الأفريقية تعرضا لمؤثرات العروبة والاسلام بحكم الامتداد المصري الجنوبي في القارة الأفريقية، واستمر جنوب السودان يشكل منفذا حضاريا إلى داخل القارة. ورغم الاحتلال الانجليزى لمصر ذاتها، فان المديريات السودانية الجنوبية كانت جزءا من السودان، ولم يكن بالامكان بعد حملة استعادة السودان أن يدعى الانجليز بفصل تلك المناطق الجنوبية سياسيا عن بقية السودان.

وقد تجسدت السياسة البريطانية لوقف المؤثرات العربية والإسلامية على جنوب السودان فيما عرف بالسياسة الجنوبية. ورمت تلك السياسة إلى صبغ جنوب السودان بثقافة مختلفة ودين مختلف. ومن وجهة النظر الاستعمارية، فان قيام سودان زنجي مسيحي في جنوب السودان سيؤثر بعنف على وجه السودان العربي المسلم في الشمال.

وسارت الخطة الاستعمارية البريطانية على عدة أسس... منها إضعاف الوجود الشمالي في الجنوب بمختلف الوسائل، بدءا بمنع العرب المسلمين السودانيين في الشمال من دخول الجنوب، ثم تصفية الوجود السوداني الشمالي في جنوب السودان. وقد وصل الأمر بالسياسة البريطانية في هذا الصدد إلى إصدار قوانين المناطق المغلقة مستهدفة في ذلك إغلاق مناطق الجنوب السودانى أمام الشماليين.

كما أن السياسة البريطانية الاستعمارية كانت حريصة على إضعاف الثقافة العربية ومحاربة الإسلام في جنوب السودان بمختلف الطرق سواء باحلال اللغة الانجليزية محل اللغة العربية كلغة عامة، أو بتشجيع اللغات المحلية وتحويلها إلى لغات مكتوبة ومقروءة. أما محاربة الإسلام فقد تكفلت به الارساليات التنصيرية. وعلى هاتين الركيزتين أي إضعاف اللغة العربية ونشر المسيحية تحركت السياسة البريطانية في جنوب السودان على امتداد الفترة بعد عام ١٨٩٩.

ولا شك أن ثورة ١٩١٩ في مصر قد أدت إلى تعاطف السودانيين مع الثورة المصرية، وكذلك إلى أن تعدّل بريطانيا من سياستها الرامية إلى فصل جنوب السودان عن شماله دينيا وثقافيا وحضاريا إلى محاولة إبعاد الموظفين المصريين والسودانيين الشماليين من جنوب السودان، وتعيين موظفين أجانب أو من الجنوب، حتى يبتعد التأثير العربي والاسلامى عن الجنوب. (١٤٣)

وإذا كان الاستعمار البريطاني قد زال عن مصر والسودان مع خمسينات القرن العشرين. فان مشكلة جنوب السودان تعد احدى نتائج الحقبة الاستعمارية. فالحرب الاهلية بين الشمال والجنوب تهدأ حينا وتستعر أحيانا، ويحتاج الأمر إلى جهود عربية

كبيرة من أجل احتواء الأزمة والعمل على الحفاظ على السودان كله وطنا واحدا لكل السودانيين. والواقع يقول إن تحقيق الاستقرار الشامل بين شمال وجنوب السودان يجب أن يضع في الاعتبار أن الخيار العسكري ليس عاملا حاسما في القضية ، ولابد للجانبين من الحوار الديموقراطي للتوصل إلى الحل. كما أن الحقائق الجغرافية تؤكد عدم إمكانية قيام دولة سودانية مستقلة في جنوب السودان، لأن مساحة الجنوب ٣٠٪ من المساحة الاجمالية للسودان، ويبلغ تعداد سكانه ٢٥٪ من مجموع السكان. ومن الأهمية بمكان حدوث تقارب في وجهات النظر بين حكومة السودان وحكومات الدول المجاورة له عن طريق التشاور والحوار المستمر مع وساطة بعض الدول العربية لإزالة الخلافات القائمة. (١٤٤)

٢ - العلاقات العربية مع منطقة الكنغو

امتد نفوذ السلطنة العربية العمانية الافريقية من شرق أفريقيا إلى الغرب حتى وصل إلى الكنغو ووسط القارة. وشوهدت السفن العربية تجوب بحيرات فيكتوريا وتنجانيقا ونياسا. كما أسس العرب المحطات والمراكز التجارية على بعض جزر وشواطى تلك البحيرات مثل أوجيجى وكاسنجى في تنجانيقا.

إلا أنه مع منتصف القرن التاسع عشر، وفد العرب بأعداد كبيرة على يد أحد العرب المولدين وهو حميد بن جمعة المرجبى، الذي اشتهر باسم تيبوتيب. ويمكن القول أنه الزعيم الذي أسس الوجود العربي في الكنغو، حتى وصف بانه الملك غير المتوج للكنغو.

وفي سنة ١٨٧٤ عاون تيبوتيب الرحالة ستانلى في رحلته إلى داخل القارة، وكانت هذه الرحلة هى بداية الطمع الأوربي الذي أدى إلى أن يوجه البلجيك أنظارهم إلى الكنغو.. (١٤٥)

وكان عام ١٨٧٩ هو عام رحلة ستانلى الجديدة إلى الكنغو، والتي كانت أولى الحلقات في سلسلة تبنى ليوبولد ملك بلجيكا لمشروع استعمار الكنغو. وفعلا استطاع ستانلى أن يبرم عددا من الاتفاقات مع رؤساء القبائل هناك، مما أدى إلى اعتراف الدول المجتمعة في برلين سنة ١٨٨٤ بحق بلجيكا في الكنغو، وأصبح ليوبولد الثاني ملكا على جمهورية الكنغو الحرة.

إلا أنه تفرعت عن ذلك مشكلة تعيين حدود تلك الدولة الجديدة، حتى حسم ذلك الموضوع في مؤتمر بروكسل في ٢٩ أبريل ١٨٨٧. وهكذا بدأ قتال عنيف بين الاستعمار البلجيكي من جانب وبين العرب والوطنيين من جانب آخر.

والواقع أنه كان هناك تناقض بين موقف العرب وموقف البلجيك ، فليوبولد الثاني كان يود القضاء على الوجود العربي في الكنغو، في حين كان العرب يودون الحفاظ على وجودهم ومصالحهم هناك. وهكذا بدأ النزاع العربي البلجكيى في الكنغو تحت أشكال متعددة.

وكان العرب في الكنغو في ذلك الوقت يقومون بتجارة مزدهرة، كما كانوا يزرعون الأرض بمهارة، وكانوا يمتلكون السفن ودواب الحمل والنقل. وهكذا عمد البلجيك إلى تدمير المصالح الاقتصادية العربية، والاستيلاء على الاقتصاديات العربية في الكنغو بعامة.

وهكذا اندلع قتال سافر بين البلجييك والعرب استمر لفترة طويلة. وفي يوليو ١٨٨٦ قام العرب بمهاجمة بعض المراكز البلجيكية في الكنغو، مما أدى إلى أن يرسل ملك بلجكيا حملة عسكرية كبيرة لاستعادة سيطرته على تلك المناطق.

وبعد مفاوضات طويلة، استطاع البلجيك أن يرسوا دعائم اتفاق وقعة الزعيم العربي تيبوتيب، يقضى بتعيينه حاكما من قبل ملك بلجيكا على منطقة الشلالات (١٤٦)

ولكن هذا الاتفاق لم ينه الصراع العربي البلجيكى، واستمر القتال الضاري بين الطرفين. إلا أنه نظرا لقلة الامدادات العربية، وضعف السلطة على السواحل، فقد أدى ذلك إلى ضعف الوجود العربي في الكنغو.

وعندما أحس العرب بخطورة الموقف تكتلوا من أجل الحفاظ على وجودهم بالكنغو أمام المؤمرات البلجيكية ، فحشدوا قواتهم في نهاية عام ١٨٩١ في جنوب تنجانيقا، واستمرت المواجهات العكسرية حتى ديسمبر ١٨٩٢، وانتهى الأمر بانتصار البلجيك بعد مقاومات عربية باسلة.

ولا ننسى في هذا الاطار أن نقيّم دور العرب في الكنغو فترة ازدهار وجودهم هناك، فهم قد اهتموا بالتعليم، وكانوا يهتمون بعلوم الدين بالدرجة الاولى ثم تعليم الحساب، وكان الاطفال الافارقة يشاركون أبناء العرب في التعليم، كما كانوا يرسلون أبناء الزعماء الوطنيين إلى زنجبار لاستكمال تعليمهم هناك، وقد زاد العرب من اهتمامهم بتعليم الافارقة عندما واجهوا نشاط الارساليات التنصيرية مما كان له أثره في انتشار الإسلام في تلك المناطق .

وقد استغل العرب ثروات الكنغو، وزرعوا الأراضي بعد تطهيرها من النفايات والأعشاب، واعتمدوا في ريها على الأنهار والآبار، وأدخلوا محاصيل جديدة كالأرز والدخن والشعير وغيرها. كما نقب العرب عن عروق الذهب والنحاس في شواطىء المجارى المائية، كما أسهموا في صناعات يدوية كثيرة.

وهكذا كان التيار الحضاري العربي الأتي من الخليج في الكنغو ذا أثر فعال على الافارقة حتى انتشر الإسلام وأنتشرت التقاليد العربية هناك، إلى أن جاء الاستعمار البلجيكي ليوقف ذلك الانتشار، ويحاول فرض ثقافته وحضارته على الكنغو. [١٤٧]

ويحتاج الأمر إلى جهود عربية فعالة ومدروسة حتى يمكن إعادة العلاقات العربية مع الكنغو إلى ازدهارها الذي كانت عليه في القرن التاسع عشر.

ثالثاً: العلاقات العربية مع غرب القارة الأفريقية

بعد أن تم امتداد العرب السياسي إلى شمال غرب القارة الافريقية، بدأت آثاره تنعكس على الحياة الثقافية في غرب أفريقيا. فقد اندفع التيار العربي من مصر صوب الشمال الأفريقي ومنه إلى غرب القارة. (١٤٨)

وترتب على هذا الوضع أن صبغ شمال أفريقيا كله بصبغة عربية إسلامية، وأصبح مصدر إشعاع حضاري للمناطق الواقعة إلى جنوبه، أي في منطقة السودان الغربي. ويعنى مدلول السودان الغربي طبقا لكتابات المؤرخين العرب في العصور الوسطى بلاد غرب أفريقيا بصفة عامة. وهى الأراضي الممتدة من المحيط الأطلسي غربا إلى بحيرة تشاد، والتي نعتها الكتاب الأوربيون في العصور الوسطى باسم نيجيريتا Nigirita نسبة إلى نهر النيجر.

ولابد أن نتذكر في هذا الصدد أن السكان الاصليين في شمال أفريقيا قد دخلوا في الاسلام، وأصبحوا جزءا من الدولة الإسلامية في العصر الأموى إلا أنه في العصر العباسي خرجت أغلب مناطق شمال أفريقيا من دائرة نفوذ هذه الدولة، وقامت هناك عدة دول إسلامية مستقلة. فقد ظهرت دولة الادارسة الشيعية بالمغرب الأقصى، وترجع أهمية هذه الدولة إلى تأسيسها مدينة فاس واتخاذها عاصمة لهم، وكذلك تأسيس جامع القرويين في عام ٨٥٩م ليشع نور الإسلام والحضارة العربية في شمال وغرب أفريقيا.

وقامت بالمغرب الأقصى بعد ذلك دولة المرابطين التي أسست مدينة مراكش في الجنوب المغربي (١٤٩)، كما فتحت هذه الدولة مدينة فاس وغيرها من مدن المغرب وإذا كان المرابطون قد اهتموا كثيرا بالاندلس وشمال أفريقيا، فان اتصالاتهم مع السودان

الغربى لم تتوقف، وبطبيعة الحال فان هذه الاتصالات حملت معها أشعة الحضارة العربية الاسلامية إلى مناطق غرب القارة الافريقية.

ولقد انتقلت المؤثرات العربية الإسلامية منذ ظهور الإسلام إلى غرب أفريقيا، كما أن التوغل الحضاري العربي استمر مزدهرا حتى وصلت بعض القبائل العربية إلى مشارف نهري النيجر والسنغال، وشارك الدعاة بدور كبير في نشر الإسلام في تلك المناطق. إلا أن الفترة التاريخية التي أدت إلى انتشار الإسلام بين شعوب غرب السودان كانت هي الفترة التي قامت فيها دولة المرابطين في المغرب الأقصى بتحقيق نصر كبير على دولة غانا الوثنية سنة ١٠٧٦م، وضمت القوات المغربية معظم مناطق غرب القارة الأفريقية.

وكانت التجارة هي عماد الحياة الاقتصادية، وقد اعتمدت على العلاقات التي كانت قائمة بين تجار غرب أفريقيا وتجار المغرب ومصر. والواقع فان هؤلاء التجار العرب حملوا معهم أشعة الحضارة العربية الإسلامية إلى تلك المناطق الأفريقية.

ومما يستلفت النظر أن الصحراء الكبرى الواقعة بين شمال افريقيا والمنطقة الاستوائية جنوبا لم تحل دون قيام روابط وثيقة بين أراضى المغرب وبلاد غرب القارة.

والواقع أنه رغم الاتصالات المتعددة التي كانت تربط ممالك السودان الغربي (غرب أفريقيا) بالعالم الإسلامي، إلا أنه من الثابت أن المغرب العربي الكبير كان أوثق اتصالا بتلك الممالك عن طريق القوافل التي كانت تخرج من فاس ومراكش وتلمسان وقسنطينية والقيروان حيث كان يتم التبادل التجاري مع دول غانا ومالى وغيرها.

أي أن للمغاربة دوراً كبيراً في نقل الحضارة العربية الإسلامية إلى مناطق غرب أفريقيا، بل إن هذا الدور استمر حتى قامت دول إسلامية كبيرة في هذه المنطقة. وانتهى أمر دولة المرابطين في المغرب بسقوط عاصمتهم مراكش في أيدى الموحدين، ثم ظهرت على المسرح الدولة السعدية (١٥٠٩-١٦٤٠) والتي استطاعت مد نفوذها على

المغرب الأقصى كله والتصدى للاطماع الاستعمارية البرتغالية والاسبانية. وكانت موقعة وادي المخازن في أغسطس ١٥٧٨ موقعة فاصلة قتل فيها الملك البرتغالي سباستيان، وقتل معه أكثر من نصف جيشه كما أسر الباقي. وعقب هذه المعركة بويع أبو العباس أحمد المنصور السعدي بالخلافة ولقب بالمنصور، واستقرت في عهده الأمور، وازدهرت الحياة الثقافية والفكرية.

وبعد أن حقق المنصور وحدة المغرب الأقصى، تطلع إلى ضم السودان الغربي. وقد تحقق له ذلك. ومما لاشك فيه أن من آثار حملاته على غرب أفريقيا انتشار التعريب والثقافة العربية في تلك المناطق، هذا إلى جانب استقرار الكثيرين من المغاربة في هذه البلاد وتزاوجهم مع السكان هناك. (١٥٠)

ورغم قسوة العوامل الطبيعية والمناخ، فقد لعبت التجارة دورا هاما في نقل الحضارة العربية الإسلامية إلى غرب أفريقيا، كما كانت ايضا الطريق الذي سلكته الهجرات المتتابعة من شمال الصحراء إلى جنوبها، حيث دفعت الصراعات السياسية في الشمال قبائل عديدة للنزوح عبر الصحراء. وباتساع نطاق التجارة والهجرة قوى أثر العرب في حياة الزنوج، كما وضحت المؤثرات العربية في حياة الزنوج التي تمثلت في اعتناق نسبة كبيرة من الشعوب الزنجية للدين الإسلامي، كما تحدثت أعداد كبيرة من هذه الشعوب اللغة العربية، وأصبحت هذه اللغة هي لغة الثقافة والعلم. كما ظهر كثير من الحواضر الإسلامية الافريقية - متأثرة في ذلك بالحضارة العربية - كمدينة تنبكت وجنى وجاو وكانو وكتسينا وغيرها. وقد تميزت مدينة تنبكت بسمعة علمية كبيرة، حيث كان علماؤها يفدون إلى الشرق الإسلامي لاداء فريضة الحج والاتصال بالمراكز العلمية الكبرى كالأزهر والقرويين. كما قصد علماء المشرق والمغرب هذه المدينة الاسلامية لتفقيه طلاب العلم في العلوم الدينية . ويشبه مسجد تنبكت الكبير المعروف باسم جامع سنكورى الجامع الأزهر من ناحية مكانته العلمية في غرب القارة الافريقية.

أما أهم الممالك الزنجية الإسلامية الى ظهرت في غرب أفريقيا، فكانت تدين إلى حد كبير بالولاء إلى دول المغرب الأقصى، والتي شكلت كتلة عربية إسلامية أثرت تأثيرا كبيرا في المناطق التي تليها جنوبا من أراضى السودان الغربي، والتي كان معظمها يعرف خلال عهد الاستعمار الأوربي باسم أفريقيا الغربية الفرنسية، وهى المناطق الممتدة فيما يلي الصحراء الكبرى إلى ساحل المحيط الأطلسي غربا وإلى مناطق النيجر والسنغال شرقا.

ومن هذه الممالك الزنجية دولة غانا التي فتحها المرابطون سنة ١٠٧٦، وقد ذكر الرحالة العرب أنه كان بمدينة غانا أثنا عشر مسجدا وعددا من الفقهاء وأهل العلم، وهذا يوضح نتيجة اتصال المسلمين بشعوب غرب أفريقيا وما أحدثه هذا الاتصال من نشر للثقافة العربية الإسلامية.

كما احتلت سلطنة مالي مكانة غانا كأعظم دولة حكمت السودان الغربي. وبدأ التجار من شمال أفريقيا يتجهون إليها في أعداد كبيرة ويستقرون فيها. وقد ظلت سلطنة مالي قائمة بين عامي ١٢٣٨ و ١٤٨٨، وكانت هناك علاقات تجارية وثقافية وسياسية بين مالي ودول المغرب ومصر.

كما توثقت الصلات بين مصر ومالي لأن مصر كانت من المنابع الرئيسية التي جاء منها الإسلام إلى غرب أفريقيا، فضلا عن أن قوافل الحج كانت تمر بها، كما كانت منطقة الحجاز التي تضم الاماكن المقدسة تحت نفوذ سلاطين مصر. [١٥١]

وقد خلفت سلطنة سنغأي مملكة مالي، وكان ملوكها على اتصال بمختلف العلماء والمفكرين في العالم الإسلامي وكثيرا ما كان يفد إلى سنغأي كثير من العلماء العرب.

وقد ظلت إمبراطورية سنغأي الاسلامية قائمة حتى خضعت للحكم المغربى سنة ١٥٩١. وقد تمكن السلطان المنصور السعدي من الاستيلاء على هذه السلطنة حيث وجد ترحيبا من أهل الثقافة والعلم والتجار. وأدى ذلك إلى زيادة انتشار الثقافة العربية الإسلامية في تلك المناطق.

ولكن جد في الأمر عامل جديد، فان المنبع الرئيسي للثقافة والحضارة الإسلامية إلى غرب أفريقيا كان عن طريق شمال أفريقيا اساسا، وهذا المنبع أي الشمال الأفريقي تعرض منذ سقوط الجزائر سنة ١٨٣٠ وتونس سنة ١٨٨١ والمغرب الأقصى سنة ١٩١٢ في أيدى الاستعمار الفرنسي لسياسة مدروسة لتقويض الحضارة العربية في هذه الدول العربية.. فقد استهدفت فرنسا تحقيق استعمار فكرى في الجزائر بانشائها لمدارس فرنسية ومحاولة تعميم اللغة الفرنسية على الجزائريين [١٥٢] كما هدفت فرنسا إلى محاربة اللغة العربية في تونس والاستعاضة عنها بالفرنسية، وتطبيق برامج خاصة لابعاد الناشئة في تونس عن قوميتها العربية وقطع الصلة بين ماضيها لتتمكن من ادماجها في العنصر الفرنسي.. [١٥٣]

أما المغرب الأقصى فقد تعرض لهجمة استعمارية شرسة تحاول تمزيق كيان الدولة نفسه، فمن المعلوم أن المغرب يتكون بشريا من عنصرين العرب والبربر، إلا أن الإسلام استطاع ببساطته وبعده عن العنصرية أن يكون النواة التي جمعت بين العرب والبربر في المغرب.

وهكذا دخل البربر في الإسلام في يسر وسهولة، لأن هذا الدين الحنيف مرسل للناس كافة، وفي هذا الصدد يقول المؤرخ جوران «إن قوة الاسلام لم تترك مجالا لنفوذ سياسي غريب عنه.. إن الإسلام لهذا السبب اقام وحدة أفريقيا الشمالية». [١٥٤]

ولما كانت اللغة العربية لغة القرآن، وكان العرب هم الذين حملوا لواء نشر الإسلام والدفاع عنه، كان طبيعيا أن يرتبط التأثير الإسلامي بالتأثير العربي.

ومع مرور القرون حدث انصهار بين البربر والعرب في المغرب حيث تبربر العرب كما تعرب البربر بفضل الثقافة والحضارة الاسلامية.

وهكذا بدأت فرنسا سياسة جديدة لوضع بذور الفرقة بين العرب والبربر في المغرب تطبيقا للمبدأ الاستعماري العتيد فرق تسد، وحاولت تعطيل الدراسات العربية الإسلامية في المغرب، واعلاء شأن اللغة الفرنسية كى تصبح لغة لكل السكان. كما

جاءت الارساليات التنصيرية في محاولات مستميته لتنصير السكان، ولكن المغاربة كانوا قد أسلموا تماما وحسن اسلامهم، وهكذا منيت هذه السياسة الحمقاء بالفشل الذريع.

كان هذا هو حال المصدر الرئيسي للحضارة العربية الإسلامية إلى غرب أفريقيا، وقد تحول تحت الاستعمار الفرنسي إلى صراع عنيف للحافظ على هويته. ولكن الاستعمار الفرنسي استطال واستعرض في كل غرب القارة، وبالتالي نجد تدهورا كبيرا في العلاقات العربية الأفريقية بالنسبة لغرب القارة، لقد كان في غرب افريقيا عدد كبير من المدارس العربية، وبعضها كانت له شهرة كبيرة وقديمة مثل مدرسة تمبكتو وجنى اللتين انتشرت لهما فروع في جهات عديدة. ولم يكن في صالح الفرنسيين ترك هذه المدارس تؤدى دورها، كما لم يكن في صحالهم اغلاق تلك المدارس، وهذا ما دعاهم إلى استعمالها لصالحهم. فقد وضع الفرنسيون خطة مرحلية للابقاء على هذه المدارس لتكون وسطا بين المدارس الاسلامية والمدارس الفرنسية، مع تشجيع التعلم في المدارس الفرنسية.

ورويدا رويدا حلت الفرنسية محل العربية في هذه المدارس، هذا بالاضافة إلى أن الفرنسيين الحقوا ببرامج المدارس الفرنسية العربية تدريس اللغات المحلية.. وإحياء لهجات البربر.

كما أنه مع مرور الزمن، انتشرت مدارس الارساليات التنصيرية في كل غرب أفريقيا، مما أدى إلى ضعف الثقافة والحضارة العربية التي عاشت هناك لفترات طويلة.

وكان المنصرون الكاثوليك هم أساس العمل الفرنسى، ولكنه سمح للبروتستنت أيضا بالعمل. وبالرغم من أن مدارس (المرابطين) الاسلامية كما كان يطلق عليها كانت في حالة ضعف متزايد ، فان المنصرين وجدوا صعوبة كبيرة في تنصير السكان، ولذلك اتجهوا إلى إقامة الملاجىء لليتامى وفي مناطق المجاعات لتنصير بعض

الأفراد. لقد عمدت الادارة الفرنسية في أفريقيا الغربية إلى استخدام الدين لخدمة أهدافها، واستخدمت المدارس لنشر اللغة الفرنسية والقضاء على اللغة العربية هناك، مما جعلها تنجح نجاحا جزئيا في ايجاد فئات جديدة في المجتمع في غرب القارة متعلقة بالثقافة الفرنسية. (١٥٥)

والخلاصة ان على العالم العربي بعد أن استقلت دوله وعلى مؤسسته الجامعة أي الجامعة العربية أن تبذل جهودا جبارة ومخططة لاعادة العلاقات العربية الافريقية إلى ازدهارها السابق وأن تقوم الدول العربية الافريقية بخاصة بتوجيه اهتماماتها إلى دول القارة السمراء، وأن تضع هذه المجموعة من الدول العربية الخطط القصيرة والطويلة الأمد من أجل احياء التراث العربي الإسلامي في شرق ووسط وغرب القارة الافريقية، وإنشاء مراكز البحث العلمي للتنقيب عن هذا التراث الإنساني الفريد وجمعه وحفظه ورغم صعوبة العمل وقلة الوثائق والمقتنيات ، فانه من الاهمية بمكان تخليد ذكرى الرواد والدعاة العرب الإسلاميين الأوائل الذين نشروا الحضارة العربية الإسلامية في ربوع القارة الافريقية.

كما أننا أمام هجمة العولمة الشرسة على الدول النامية، لا نجد أمام التجمعات الاقتصادية العملاقة سوى تحقيق نوع من التجمع العربي الأفريقي المعتمد على أسس قوية من وحدة التاريخ والجغرافيا والدين والمصير والمصالح المشتركة.

الهوامش

١- لمزيد من التفصيلات انظر: د. جمال زكريا قاسم - مقال الروابط العربية الافريقية قبل حركة الكشوف الجغرافية وبدء حركة الاستعمار الأوربي في القرن الخامس عشر - العلاقات العربية الافريقية - معهد البحوث والدراسات العربية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٧٧ - ص ٨-١٤.

٢- ل.و هولنجزورث - زنجبار (١٨٩٠-١٩١٣) ترجمة د. حسن حبشى ص ٣.

Pearce, F., Zanzibar, The Island Metropolis of Eastern Africa (London 1920) P. 112.

٣- ل. هولنجزورث - مرجع سبق ذكره ص ٥.

4-Zoe Marsh & G.W. Kingsnorth - An Introduction to the History of East Africa. Cambridge, The University Press 1965. P.25.

٥. د. صلاح العقاد - د. جمال زكريا قاسم - زنجبار، ص ٦٠.

6-Zoe Marsh & G.W. Kingsuorth. op. cit. p.25.

٧. د. جمال زكريا قاسم - دولة بوسعيد في عمان وشرق افريقيا (١٧٤١-١٨٦١) ص٢٠٨.

8-Coupland, R. East Africa and Its Invaders (From the earliest times to the death of Syyyid Said in 1856) p. 295.

٩. د. جمال زكريا قاسم - دولة بوسعيد - ص ٢٠٨.

10- Zoe Marsh 7 G.W. Kimgsnorth Op cit. p٠٢٥

11- Coupland, R. OP. cit. p

١٢- د. جمال زكريا قاسم - دولة بوسعيد - ص ٢٥٦.

13- India Offica Library. political & Secret Department. B. 2

confidential. Memorandum by W.M.S. Easturick July 15, 1868. P.5.

14- F.B. Pearce- Zanzibar p. 215.

١٥- د. صلاح العقاد و د. جمال زكريا قاسم - زنجبار ، ص ٦٢.

16- Coupland, Op. cit. p. 297.

17- F.B. pearce, op. cit. p. 215

١٨. د. صلاح العقاد ود. جمال زكريا قاسم - زنجبار ٧٣، ص ٧٤.

١٩. هولنجزورث - مرجع سبق ذكره ص ٦.

20- Zoe Marsh & G.W. Kingsnorth op. cit P..26.·

٢١. د. صلاح العقاد و د. جمال زكريا قاسم - زنجبار ص ٢٤.

٢٢. د. صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم: زنجبار ص ٧٦ - ص ٧٧.

٢٣. هولنجزورث - مرجع سبق ذكره ص ٦.

٢٤. د. صلاح العقاد و د. جمال زكريا قاسم - زنجبار ص ٧٧.

٢٥. د. السيد رجب حراز - بريطانيا وشرق أفريقيا من الاستعمار الى الاستقلال، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧١ ص٣٢.

٢٦. د. صلاح العقاد د. جمال زكريا قاسم - زنجبار ص ٧٧-٧٨.

27- R. Burton, O, Zanzibar, City, Island Coast vol. p2. 151 .

٢٨. د. صلاح العقاد و د. جمال زكريا قاسم - زنجبار ص ١٢٠.

٢٩. د. السيد رجب حراز - مرجع سبق ذكره ص ٣٢.

٣٠. هولنجزورث - مرجع سبق ذكره ص ٧.

ود. صلاح المعقاد و د. جمال زكريا قاسم - المصدر السابق ص ٧٩.

انظر كذلك د. السيد رجب حراز - مرجع سبق ذكره ص ٣٢.

٣١. د. جمال زكريا قاسم - دولة بوسعيد - ص ٢٥٤.

32- I.O.L. political & Secret Dep. B.2 Confidential.

Zanzibar, Mascat and Persia. Memo by Political Secertary

J.W. kaye. July ist. 1968. p.3.

٣٣. د. جمال زكريا قاسم - دولة بوسعيد - ص ٢٥٤ - ص ٢٥٥.

34- Burton, Zanzibar, City & Coast Vol. 1. p.p. 307-308.

٣٥. د. جمال زكريا قاسم - دولة بوسعيد - ص ٢٥٧.

36- I.O.L. Political & Sercret Dep. p. 5 E.A..

confidential. Memo. by W.M.S. Eastwick. July 15, 1868.

٣٧. د. جمال زكريا قاسم - دولة بوسعيد - ص ٢٥٧.

٣٨. د. صلاح العقاد - د. جمال زكريا قاسم - مرجع سبق ذكره ص ١١٨-١١٩.

39- Aitchison, C.U.A, Collection of Treaties, Engag ements and. Sanads Relating to india and Neighbouring Countries. Vol. XI p.p. 229-230.

٤٠. ل.و. هولنجزورث - زنجبار - ص ١٣

41- Lyne, Robert Nunel, Zanazibar in Contemporary Times p.49

42-Aitchison C.U. op. cit. vol XI 230.

43- I.O.L. political & Secret De p. B.2. Confidential.

memo. by W.M.S. Estwick, July 15, 1868. p. 5.

٤٤. د. جمال زكريا قاسم . دولة بوسعيد - ص ٢٥٨.

٤٥. نفسه ص ١١٩.

46- Lyne, op. cit. p.52.

٤٧. د. صلاح العقاد - د. جمال زكريا قاسم . مرجع سبق ذكره ص ١١٩.

48-Colomb, R,N. Slave Catching in the Indian Ocean. P.119.

49- C.U. Aitchison, Op. cit. vol XI p. 230.

50- Coupland, op. cit.p. 15.

٥١. د. صلاح العقاد و د. جمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره ص ١٣٠.

52- Coupland, op. cit. P.20.

٥٣. د. صلاح العقاد - د. جمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره ص ١٢٠-١٢١.

٥٤. هلم ل. و. هولنجزورث - زنجبار - ص ١٣.

٥٥. د. صلاح العقاد و د. جمال زكريا قاسم مرجع سبق ذكره ص ١٢١.

56- Russel (Mrs Charles, E.B) General Ranzibar and the Slave Trade p.p. 159- 160.

٥٧. د. جمال زكريا قاسم - دولة بوسعيد - ص ٢٦٣.

58-Lyne op. cit. p. 37.

٥٩. د. جمال زكريا قاسم - دولة بوسعيد - ص ٢٦٤-٢٦٥.

60- I.O.L. Political & Sercret Department. B.8.

Memo on the Turkish claim to Sovereignty over the Eastern shores of the Red Sea and the whole of Arbia, and on the Egyptian claim to the whole of the Western shores of the same sea, including the African Coast from Suez to Cape Guardafui, printed for the use of the F.O- Hertzlet. March 10,1874.

61- I.O.L. Political & Secret Dep. B.2. Confidential

Memorandum by captain W.M.S. Eastwick. July 15, 1868.p.1.

62- Aitchison, op cit. Vol. XI p. 225.

63- I.O.L. B. 2 Memo, on Muscat and Zanzibar Affairs. H.B. Frer,

July, 20.1868 p.1.

64- Aitchison, op. cit. vol XI, p. 225.

65- Colomb, R.N. op cit. p. 119.

66- I.O.L. B.2. Memo, by Captain W.M.S. Eastwick July 15, 1868. p.6.

67- Aitchison, Op. cit. Vol XI, p. 75.

٦٨. د. صلاح العقاد و د. جمال زكريا - مرجع سبق ذكره ص ١٣٠.

69- L.O.L. political & Secret Dep. B.2 Confidental Zanzibar, Muscat and Persia. Memo by political Secretary J.W Kaye. July Ist 1868. P.1.

70- I.O.L. Political & Secret Dep. B, 2 Confidential Memo..

Zanzibar, Arabia and the persian Gulf. T. Princep.

I.O. July 15, 1868. P. 4.

71- Lyne, op, cit. p. 45.

72- I.O.L. political & Secet Sep. B. 2 Confidential Zanzibar, Muscat and persia. Memo. by politicat Secretary J.W. Kaye. July Ist. 1868. p. 4.

73- L.O.L. Political & Secret Dep. B.2. Confidential. Memo..

Zanzibar. Arabia and the Persian Gulf. H.T. Princep, 1868, p.5.

74- I.O.L. political & Secret Dep. B 14. Memorandum, M.OL. Zanzibar Agency and Consulate Expenses . A.W.M August 17,1867.p. 1 .

٧٥. د. صلاح العقاد و د. جمال زكريا قاسم، مرجع سبق ذكره ص ١٦١.

٧٦.المرجع السابق ص ١٤٥-١٤٦.

٧٧. د. السيد رجب حراز - مصدر سبق ذكره - القاهرة ١٩٧١ ص ٤٩.

78- I.O.L. Political & Secret Dep. B. 14. Memo. No.1. Zanzibar. Agency and Consulate Expenses. A.W.M. August 17, 1878. p.2.

79- I.O.L. political & Dep. 14 . Memo Xo. 1 Zanzibar Agency and Consulate Expenses. A.W.M. August 17, 1876, pp. 2-4 .

80- I.O.L. Political & Secret Dep. B. 2. Confidential Zanzibar, Muscat & persia, Memo. by polititical Secretary J. W. Kaye; July Ist 1868. p. 2.

٨١- د. صلاح العقاد و د. جمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره ص ١٦٤-١٦٦.

٨٢. د. السيد رجب حراز - مرجع سبق ذكره ص ٥٠.

83- Z.A. Marsh & G.W. Kingsnorth. An Introduction to the History of East Africa (Third Edition) Cambridge, the University Press. 1965 . p. 93 .

٨٤. د. صلاح العقاد و د. جمال زكريا قاسم - زنجبار ص ١٦٩-١٧٠ .

٨٥. د. السيد رجب حراز - مرجع سبق ذكره ص ٥١.

86- Z.A. Marsh & G.W. Kingsnorth. op. cit p.p. 93-95.

٨٧. ل.و هولنجزورث - زنجبار (١٨٩٠-١٩١٣) ص ١٥.

88- Z.A. Marsh & G.W. Kingsnorth. op. cit p.97.

٨٩. ل.و هولنجزورث - مرجع سبق ذكره ص ١٨.

(*) انظر مقال زتجارة الأسلحة والذخائر على سواحل البحر الأحمر (١٨٩١-١٩٠٤) للدكتور جاد طه - كتاب زبحوث في التاريخ الحديث مهداة إلى الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم - مطبعة جامعة عين شمس ١٩٧٦ ص ١٣٠ إلى ص ١٥٠.

٩٠. د. صلاح العقاد و د. جمال زكريا - مرجع سابق ص ١٥٠-١٥٢.

91- Coupland, R. - East Africa and Its invaders p. 35.

92- Lyne, Zanzibar in Contemporary Times p. 129.

93- Z.A. Marsh & G.W. Kingsnorth op. cit. p. 97.

٩٤. د. السيد رجب حراز - مرجع سبق ذكره ص ٥١.

٩٥. ل.و هولنجزورث - مرجع سبق ذكره ص ١٩.

96- Z.A. Marsh & G.W. Kingsnorth op. cit. p. 97.

٩٧. د. السيد رجب حراز - مرجع سبق ذكره ص ٦٢.

٩٨. ل.و هولنجزورث - مرجع سبق ذكره ص ٢٠.

99- Z.A. Marsh & G.W. Kingsnorth op. cit. p.p. 99-100.

100- Coupland, R. - East Africa and Its invaders p. 405.

101- Z.A. Marsh op. cit.p. 100.

١٠٢. د. السيد رجب حراز - مرجع سبق ذكره ص ٦٢.

103- Z.A. Marsh op. cit.p.100

104- Lyne, Zanzibar in Contemporary Times p. 129.

105- Z.A. Marsh op. cit. p. 100.

١٠٦. د. صلاح العقاد -د. جمال زكريا قاسم - المصدر السابق ص ١٩٤.

107- Z.A. Marsh op. cit. p. 101.

١٠٨. د. صلاح العقاد - د. جمال زكريا قاسم - زنجبار ص ١٩٦.

109- Z.A. Marsh op. cit. p. 101.

١١٠. د. صلاح العقاد - د. جمال زكريا قاسم - زنجبار ص ١٩٨.

111- Z.A. Marsh op. cit. p. 102 .

١١٢. ل.ر هولنجزورث - مرجع سبق ذكره ص ٢٣.

113- Z.A. Marsh op. cit. p.p 102-193

114- Coupland, R. East Africa and Ita invaders p.35.

115- Lyne, Zanzibar in Contemporary Times p. 129.

116- Z.A. Marsh op. cit. p. 103 .

١١٧. د. صلاح العقاد و د. جمال زكريا قاسم مرجع سبق ذكره ص ٢٠٩.

١١٨. المصدر السابق - نفس الصفحة.

119 -Z.A. Marsh op. cit. p. 104.

١٢٠. د. صلاح العقاد و د. جمال زكريا قاسم مرجع سبق ذكره ص ٢٠٩ - ص ٢١٠

121- Z.A. Marsh op. cit. p. 104.

١٢٢. د. صلاح العقاد و د. جمال زكريا قاسم - زنجبار ص ٢١١.

123- Marsh Z.A., op. cit. p.p. 104-105.

١٢٤. د. صلاح العقاد - د. جمال زكريا قاسم - المصدر السابق ص ٢١١.

١٢٥. ل.و هولنجزورث - المصدر السابق ص ٢٥.

126- Marsh Z.A., op. cit. p. 105.

127- Hertslet - The Map of Africa by Treaty. Vol. 1. London, 1959 p. 345.

128- Marsh Z.A., op. cit. p. 105.

129- Hertslet - Op. cit. Vol 1 (63) p. 339.

130-Marsh Z.A., op. cit . p. 105.

١٣١. د. السيد رجب حراز - مرجع سبق ذكره ص ٢٦.

١٣٢. ل.و هولنجزورث - مرجع سبق ذكره ص ٢٦.

133- Marsh Z.A., op. cit. p. 108

١٣٤. د. صلاح العقاد د. جمال زكريا قاسم - زنجبار ص ٢١٣٢١٢.

125- Marsh Z.A., op. cit. p. 108.

-126- Hertslet, op. cit. Vol. 3 p. 898.

١٣٧. د. صلاح العقاد و د. جمال زكريا: مرجع سبق ذكره ص ٢١٣-٢١٤.

128- Marsh Z.A., op. cit. p. 105 .

١٣٩. د. صلاح العقاد و د. جمال زكريا: مرجع سبق ذكره ص ٢١٧-٢١٨.

١٤٠. عبد الرحمن الرافعى - عصر محمد على ط٣ - النهضة المصرية ١٩٥١ ص ١٩٩.

١٤١. عبد الرحمن الرافعى - عصر اسماعيل جـ ١ - دار المعارف ١٩٨٢ ص ١٠٩.

١٤٢. عبد الرحمن الرافعى - عصر اسماعيل جـ ١ - المصدر السابق ص ١٦٥.

١٤٣. د. يونان لبيب رزق - مقال اللا تعريب في جنوب السودان - العلاقات العربية الافريقية المصدر السابق ص ٢٧٨- ٢٧٩ .

١٤٤. د. فاروق كامل عز الدين - مشكلة جنوب السودان - معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٨٩ ص ٩٢٩١.

١٤٥. د. يواقيم رزق - الاستعمار البلجيكى واثره على الوجود العربي في الكنغو- العلاقات العربية الافريقية المصدر السابق ص ١٧٥- ١٧٦ .

١٤٦. المصدر السابق ص ١٩٩.

١٤٧. المصدر السابق ص ٢٣٠.

١٤٨. د. شوقى عطا الله الجمل - المغرب العربي الكبير في العصر الحديث - القاهرة ١٩٧٧ ص ٥.

١٤٩. ابو العباس أحمد بن خالد الناصرى - الاستقصا لاخبار دول المغرب الأقصى

جـ ٢ - دار الكتاب - الدار البيضاء ١٩٥٤ ص ٢٤.

١٥٠. المصدر السابق جـ ٥ ص ٩٩.

١٥١. د. جمال زكريا قاسم - العلاقات العربية الأفريقية -المصدر السابق ص ٤٢-٤٣.

152- Ganiage Jeant p- L, Exp ansion Coloniale de La SousLa3 eme Republique(1871-1914)Paris1968p.278.

١٥٣. عمر النبلى التونسى - هذه تونس المجاهدة - عمان ١٩٥٥ ص ٦١.

145- Gourhen - Ethnologie de L, Union - Francaise Paris Presses Universitares1953p.120.

١٥٥. عبد القادر زبادية - التأثير الفرنسى على القوى الاسلامية في غرب افريقيا - العلاقات العربية الافريقية - المصدر السابق ص ١٤٠-١٤١ .



